

تقييم الدور التنموي للجمعيات التعاونية

في المملكة العربية السعودية

«دراسة تقويمية مطبقة على بعض الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض»

د. هيفاء بنت عبد الرحمن بن صالح بن شلهوب

207

ملخص الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض في المملكة العربية السعودية من خلال التعرف على أهدافها، والعمليات الإدارية المرتبطة بها المتمثلة في كل من: التخطيط - التنظيم - التوظيف والتدريب - التمويل والميزانية - الاتصال. والتعرف على البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)، والمعوقات التي تواجهها وتحّد من أداء دورها التنموي. ومن ثم التوصل إلى مقترحات لتفعيل الدور التنموي للجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) في المملكة العربية السعودية. وتعدّ هذه الدراسة من الدراسات التقويمية التي تهتم بتقييم أداء الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية، وذلك من منظور العاملين ومنتخذي القرار بشأنها؛ انطلاقاً من محور اهتمام البحث التقويمي بتعرف واقع الجمعيات التعاونية ومدى تحقيقها لأهدافها.

وقد اعتمدت الدراسة على التعدد المنهجي؛ وذلك باستخدام كل من: المنهج الكمي، والمنهج

● كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن - السعودية

الكيفي. ولكي تتحقق الاستفادة من كلا المنهجين تم اختيار منهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية المسؤولين عن الجمعيات التعاونية، ومتخذي القرار في الجمعيات التعاونية التي ستطبق فيها الدراسة، والعاملين في مجلس الجمعيات التعاونية، كما تم استخدام طريقة تحليل المضمون لدليل المقابلة بوصفها إحدى الطرق الكيفية. واعتمدت الدراسة على استبانة تم توجيهها إلى المسؤولين في الجمعيات التعاونية، ودليل مقابلة تم توجيهه إلى الخبراء والمسؤولين عن الجمعيات التعاونية في وزارة الشؤون الاجتماعية وفي مجلس الجمعيات التعاونية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن أهداف الجمعية التنموية واقعية يمكن تحقيقها ومحددة ومكتوبة ومتسقة مع الغرض من إنشائها ومتسمة بالمرونة. وأن أهداف الجمعية معروفة لدى المواطنين المستفيدين من خدماتها، كما توصلت الدراسة إلى المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية التي تحد من أداء دورها التنموي، والتي تمثلت في: عدم تفرغ أعضاء مجلس الإدارة، وضعف دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية العمل التعاوني، وقصور الخبرة الإدارية لدى بعض الموظفين بالجمعية، وعدم اهتمام الأعضاء بالمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية. وتم التوصل إلى مقترحات يمكن أن تساعد متخذي القرار والجهات ذات العلاقة بالعمل التعاوني في المجتمع السعودي على تفعيل الدور التنموي للجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض في المملكة العربية السعودية.

أولاً- مشكلة الدراسة :

التنمية هي تلك الجهود التي توجهها الدولة ومؤسساتها العامة والخاصة بقصد تعبئة واستغلال مواردها المالية والبشرية وتوجيهها إلى تغيير نوعية الحياة في المجتمع والارتقاء المتواصل بمستويات رفاهيته. وتعدّ الجمعيات التعاونية إحدى المؤسسات التنموية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما أنها مؤسسات لتجميع القدرات والإمكانات وتوجيهها لدعم الاقتصاد الوطني. وتعدّ هذه الجمعيات إحدى وسائل التغيير الاجتماعي في المجتمعات (Green, 2002)، كما تسهم بدور مهم في دعم عمليات التنمية، وخفض معدلات الفقر في المجتمعات، مما يساعد على حدوث نوع من الانتعاش الاقتصادي (Adebayo et al., 2010). ولقد أصبح التعاون أساساً في تطوير وتنمية المجتمعات المحلية وتحقيق خدمات اقتصادية مرافق حيوية في مختلف شؤون حياة المواطنين، وذلك في مجالات: الزراعة، والتسويق، والمهن الحرفية، والتموين الاستهلاكي، والإسكان، والأغراض الاجتماعية والتنموية المتعددة. وفي

هذا السياق أكدت إحدى الدراسات أن هناك العديد من العوامل التي تساعد الجمعيات التعاونية على تحقيق أهدافها، ووضع عدد من الاستراتيجيات المناسبة التي تضع نصب أعينها رضا المستهلكين من خلال توفير عدد من المنتجات والخدمات المناسبة لهم (Carr et al., 2008). وأشارت إحدى الدراسات السابقة إلى أن الجمعيات التعاونية تسهم بدور مهم في المساعدة في التنمية الخاصة بالمجتمع الذي توجد فيه، ويختلف هذا الدور باختلاف المجتمعات وطبيعة الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات (Zeuli et al., 2004).

وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية (163) جمعية، منها (122) جمعية متعددة الأغراض، وبلغ عدد أعضاء الجمعيات التعاونية (41723) (وزارة الشؤون الاجتماعية، 1432هـ).

وقد حققت الجمعيات التعاونية العديد من الفوائد، منها: توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة وتطوير الأساليب الزراعية القديمة إلى أساليب حديثة، والمساهمة في ثبات أسعار السلع والخدمات خاصة في القرى التي أنشئت بها جمعيات تعاونية علاوة على توفير هذه السلع والخدمات، وتدريب المواطنين على أعمال الإدارة للمشروعات المختلفة، وتدريب المواطنين على الأعمال المالية والمحاسبية، وخدمة المجتمع وتميمته عن طريق دراسة احتياجاته واقتراح وسائل توفيرها. وفي هذا السياق توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أن الكثير من الجمعيات تقوم بدور اقتصادي بحث وتبحث عن الربحية، ولا تهتم بالأمور الاجتماعية والأنشطة المجتمعية والخيرية، الأمر الذي يؤكد على ضرورة زيادة المشاركة في الأمور الخيرية والاجتماعية (المناعي، 1987م)، (الجبرين، 2002م). وأن عدم الاستفادة من المخططات التنموية المقدمة من جانب الحكومة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية بشكل غير سليم يؤدي إلى الاستعانة بالعديد من الموارد التي ليس لها حاجة فعلية، مما يؤثر على مستوى الأداء المثالي للجمعيات التعاونية، (Vasanthakumari, 2006). وقد أثار غياب الأنظمة المالية والإدارية لدى عدد كبير من الجمعيات التعاونية بشكل سلبي على أداء عمل الجمعيات التعاونية (أبونعمة، 2008م)، مما يؤكد على أهمية توجيه الدراسات المستقبلية لدراسة العلاقة بين استراتيجيات العمل الخاص بالجمعيات التعاونية من جهة، والخصائص التنظيمية من جهة ثانية، ومستوى رضا المستهلك عن الخدمات والمنتجات المقدمة من جهة ثالثة (Carr et al., 2008). وقد توصلت الدراسات السابقة إلى أن أهداف الجمعيات التعاونية غير واضحة ومثالية وصعبة التحقيق، وغير مرتبطة بالمجتمع الذي

تعمل فيه، مما ترتب عليه عدم فاعلية دورها في المجتمع، كما أن هذه الجمعيات تعاني من أن الموارد المالية للجمعيات التعاونية شحيحة، مما يجعل الجمعية تستمر في عملها بغير فعالية تُذكر. وتوصلت الدراسات أيضاً إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال لأنشطة الجمعيات التعاونية، ومنها محدودية الإمكانيات المادية أو الخبرات الإدارية؛ فضعف الدعم المخصص لهذه الجمعيات يُعدّ أهم الأسباب التي تعوقها عن القيام بأداء الدور المسند إليها على الوجه الأكمل (Ganapati, 2003).

وتُعدّ تجربة الجمعيات التعاونية محدودة التطبيق في المملكة العربية السعودية وتحتاج إلى تقييم لفهم المنظمة بوجه عام. وبناءً على ما تقدم تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في تقييم أداء الجمعيات التعاونية ودورها التنموي في المملكة العربية السعودية، بالتركيز على الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض؛ وذلك لقيامها بجميع فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالاعتماد على بعض نماذج التقييم: نموذج روبرت ألكين مارك مولتور Robert Elkin and Mark Molitor، نموذج جاك روثمان وآخرين Jack Rothman and Others، نموذج آرت كينجتون ونانسي هيدلمان Art kington and Nancy Heidelman، التي تهتم بتقييم منظمات الخدمات الإنسانية من خلال متغيرات رئيسة يتضمن كل منها مؤشرات يمكن الحكم من خلال قياسها على تقييم أداء المنظمات الاجتماعية وتتحدد هذه المؤشرات في ما يلي: (كفاية الموارد المخصصة للمنظمة - العاملين بالمنظمات - العملاء المستفيدين من المنظمات - وضوح بناء وأهداف المنظمة ومعرفة خدماتها - سياسة المنظمة وإجراءات عملها - نظام الاتصال بالمنظمات). وذلك بهدف الوصول إلى مقترحات تساعد في تفعيل الدور التنموي للجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: أهمية الدراسة:

يمكن تحديد أهمية الدراسة في الآتي:

1. أهمية علمية: وذلك بدراسة قضية علمية مهمة تمس التنمية الاجتماعية وهي الجمعيات التعاونية ودورها التنموي في المجتمع السعودي. فالجمعيات التعاونية أحد المجالات المهمة في التنمية بمختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية؛ وذلك لما تتمتع به من خصائص ومزايا لا تتوافر في غيرها من المؤسسات. كما تسهم في تدعيم البنيان الاقتصادي من خلال دخولها في سياسة التعددية الاقتصادية بوصفها قطاعاً مهماً وهو القطاع التعاوني

الثالث مع القطاعين العام والخاص، كما تؤدي الجمعيات التعاونية وفق أنشطتها المتنوعة دوراً مكماً مع الجهود التي تبذلها الدولة في تنمية المجتمع وتسهم في تحقيق نسبة عالية من خطة الدولة التتموية بجميع صورها (سكنية، اقتصادية، خدمية، زراعية، صناعية، سياحية، مصرفية، نقل، اتصالات ... إلخ)، وذلك بالاستفادة من المدخرات الفردية المحلية، مما يوفر مبالغ كبيرة يمكن استثمارها في مجالات مختلفة. وتنبع أهمية الجمعيات التعاونية من كونها تعمل على توفير فرص عمل للمواطنين، وتسهم في تكوين رأسمال ذاتي لأفراد محدودي الإمكانيات، وتوظيفها لإحداث تغيير إيجابي في المجتمع وزيادة الدخل الوطني.

2. أهمية منهجية: تتمثل في اتباع منهج علمي متميز مبني على المنهج الكيفي والمنهج الكمي وينتمي إلى الدراسات التقييمية؛ من أجل تقييم الدور التموي للجمعيات المتعددة الأغراض في المملكة العربية السعودية.

3. أهمية عملية: تتمثل فيما تم التوصل إليه من مقترحات تساعد في تفعيل الدور التموي للجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية، مما يؤدي إلى تكوين صورة أمام متخذي القرار؛ للاستفادة القصوى من هذه الجمعيات في المجتمع السعودي.

ثالثاً- أهداف الدراسة :

تحددت أهداف الدراسة الحالية في الآتي:

أولاً: تعرّف واقع الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض في المملكة العربية السعودية من خلال ما يلي:

1. تعرّف على الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها.

2. تعرّف على العمليات الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) والمرتبطة بـ (التخطيط، التنظيم، التوظيف والتدريب، التمويل والميزانية، الاتصال).

3. تعرّف على البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).

ثانياً: تعرّف على المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) وتحدّ من أدائها دورها التموي.

ثالثاً: التوصل إلى مقترحات لتفعيل الدور التنموي للجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) في المملكة العربية السعودية.

رابعاً- تساؤلات الدراسة :

حاولت الدراسة الحالية الإجابة عن التساؤلات المرتبطة بتقييم الدور التنموي للجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض التالية:

أولاً: ما واقع الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض في المملكة العربية السعودية؟ ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها؟
2. ما العمليات الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) المرتبطة بكل من (التخطيط - التنظيم - التوظيف والتدريب التمويل والميزانية - الاتصال)؟

3. ما البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)؟
- ثانياً: ما المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) وتحّد من أدائها دورها التنموي؟

ثالثاً: ما مقترحات تفعيل الدور التنموي للجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) في المملكة العربية السعودية؟

خامساً- مصطلحات الدراسة :

1- مفهوم الجمعيات التعاونية :

إن التعاون بمضمونه الاقتصادي والاجتماعي الذي نجده في مجتمعاتنا العربية لم يصبح نظاماً اقتصادياً واجتماعياً متكاملًا له أسسه ومبادئه وأساليبه إلا منذ منتصف القرن الماضي وذلك بإعلان تأسيس جمعية (رواد العدل التعاونية للاستهلاك) من خلال عمال النسيج اليدوي في قرية روتشيلد بإسكتلندا في عام 1844م، وقد كان هدفها المباشر تأمين الحاجات المنزلية لأعضائها بدون وسطاء وبسعر التكلفة، ثم انتشرت الحركة التعاونية في إنجلترا، ومن ثم في جميع أنحاء العالم. ويقصد بالتعاون (العمل والسعي بشكل مشترك مع أحد الأشخاص بحرية تامة) (باقة، 1978: ص15). ولعل من أفضل التعريفات التي قيلت في التعاون ما ذكره الدكتور زكي محمود شبانة (مصر) عام 1970م إذ يقول: (التعاون هو ترابط مجموعة من الأفراد على أساس من الحقوق والواجبات المتساوية؛ لمواجهة أو التغلب على ما قد يعترضهم من المشكلات

الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية ذات الارتباط الوثيق والمباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية، سواء أكانوا منتجين أم مستهلكين) (يكور، 1396م: ص46)، وكذلك تعريف عبد الغفار شكر للقطاع التعاوني بأنه نظام أو تنظيم له أهداف وتحكمه فلسفة ومبادئ، ويعمل من خلال إطار تنظيمي وشكل إداري ملائم، ويقوم بناء على استجابة واعية لأفراد المجتمع؛ وذلك لتوسيع وزيادة قدرتهم المحدودة على إشباع رغباتهم المتعددة اعتماداً على أنفسهم (شكر، 2005م: ص10). وتُعدّ الجمعيات التعاونية - أياً كان نوعها - تنظيمات شعبية ديمقراطية تقوم أساساً على مبادئ التعاون وخططه، وتباشر نشاطها؛ بهدف تحسين الشؤون الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها في حدود الخطة العامة للدولة (صندوق التكامل، 1989م: ص19). وتعرف أيضاً بأنها «جزء من المجتمع المدني باعتبارها مؤسسات طوعية حرة تقدم خدمات لأعضائها وللمجتمع وتسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية دون أن تستهدف الربح» (شكر، 2002م: ص789). كما تعرف الجمعية التعاونية بأنها «تنظيم اقتصادي لمجهود مشترك ومنظم بين مجموعة من أفراد مجتمع معين؛ من أجل خدمة مصالحهم المشتركة، مما يؤدي إلى رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة رخائهم، وبمعنى آخر الجمعية التعاونية هي مشروع يمتلكه الأفراد الذين ينتفعون بخدماته، كما أنهم يقومون جميعاً بالإشراف عليه» (الجبرين، 2002م: ص789). أما الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض التي تهمنا في الدراسة الحالية فتعرف بأنها «الجمعيات التي تقدم أكثر من خدمة وتعمل في أكثر من مجال، وليس هناك حصر أو قيد على ممارستها لكل ما من شأنه خدمة المجتمع الذي توجد فيه، ويُعدّ هذا النوع من التعاونيات هو السائد في المملكة العربية السعودية» (الجبرين، 2002م: ص789).

ويقصد بالجمعيات التعاونية في هذه الدراسة: أنها تنظيم إداري يضم عدداً من أفراد المجتمع تجمعوا على أساس المساواة الشخصية فيما بينهم؛ في سبيل العمل على تحقيق أهداف مشتركة لإشباع رغباتهم، اعتماداً على أنفسهم والمساعدة المتبادلة بينهم.

2 - مفهوم التقييم:

إن التقييم هو المرحلة الأولى من التقييم، وهدفه معرفة المستوى الحالي للبرنامج أو المشروع أو الشيء المراد تقييمه (تقويمه)؛ أي معرفة الوضع الحالي كما هو (المغلوث، 1417هـ: ص7). كما يعرف بأنه عملية إصدار حكم على مدى تحقيق الأهداف، ودراسة الآثار التي قد تُحدثها بعض العوامل أو الظروف لتسيير أو تعطيل الوصول إلى تلك الأهداف، وغالباً ما يكون هذا

الحسم أساساً يُعتمد عليه في تقدير مخرجات البرنامج (تحقيق الأهداف)، أو المخرجات الجزئية لمكونات البرنامج (Glebart anl specht، 1977،p30). كما يعرف التقييم أيضاً على أنه تحديد القيمة الفعلية للتغيرات المصاحبة للجهود التي تبذل في ضوء أهداف ووظيفة المؤسسة، والتي تحدد على أساس حاجة البيئة، وعملية التقييم هذه لازمة وضرورية؛ لأنها تساعدنا على معرفة مدى ما أحرزناه من نجاح أو فشل (أحمد، 1985م: ص211).

ويقصد بالتقييم في هذه الدراسة: تعرّف مدى تحقيق الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض في المملكة العربية السعودية لدورها التنموي، ومعرفة المعوقات التي تحدّ من أدائها دورها. نماذج التقييم: تعددت محاولات وضع نماذج لتقييم المنظمات الاجتماعية أو منظمات الخدمات الإنسانية، واستهدفت التوصل إلى مؤشرات ونتائج يمكن من خلالها الحكم على مدى قيام المؤسسة بتحقيق أهدافها في إطار توفر البناء الملائم والأهداف المحققة لرغبات المستفيدين منها، والتي تسهم في إشباع احتياجاتهم أو مواجهة مشكلاتهم.

وعلى الرغم من تعدد تلك النماذج إلا أن كلاً منها يركز على بعض الجوانب التي يرى النموذج أنها أكثر تعبيراً عن تقييم المنظمة. وسيتم عرض بعض تلك النماذج فيما يلي، وهي: النموذج الأول: نموذج روبرت ألكين، مارك مولتور. Robert Elkin and Mark Molitor.

حدد هذا النموذج عدة معايير لتقييم المنظمات الاجتماعية والتأكد من مدى قدرتها على تحقيق أهدافها التي أنشئت من أجلها وذلك بقياس ستة أبعاد رئيسة يكمل كل منها الآخر. وهذه الأبعاد هي:

- كفاية الموارد المخصصة للمنظمة بما يمكنها من تحقيق أهدافها
 - ملاءمة أو مناسبة الاحتياجات أو المطالب وتمشيتها مع أهداف المنظمة
 - ملاءمة العمليات التي تستخدم لتحويل مدخلات المنظمة إلى مخرجات وتقدم بها المنظمة خدماتها
 - مدى تحديد ووضوح أهداف المنظمة
 - قدرة المنظمة على إحداث تأثير في كل من العملاء المستفيدين والمجتمع بوجه عام في الوقت الحالي
 - استمرارية تأثير المنظمة في العملاء والمجتمع لفترة طويلة أو على مدى طويل نسبياً.
- ويؤكد النموذج أن كل بعد من تلك الأبعاد يمكن قياسه من خلال وضع مؤشرات لكل بعد ومن

خلال رأي العاملين بالمنظمة والمستفيدين من خدماتها يمكن التوصل لتقييم المنظمة على أسس علمية. (علي، 2004م: ص 346).

النموذج الثاني: نموذج جاك روثمان وآخرون. Jack Rothman and Others

لقد حدد هذا النموذج عدة متغيرات وعوامل رئيسة لتقييم المنظمات الاجتماعية تركز على العاملين بالمنظمة وهيكل تلك المنظمة والعملاء المستفيدين ثم علاقة المنظمة بالبيئة المحيطة بها، كما حدد لكل متغير من تلك المتغيرات عدد من المؤشرات التي يجب قياسها للحكم على تقييم المنظمة (علي، 2004م: ص 348).

النموذج الثالث: نموذج آرت كينجتون، نانسي هيدلمان Art Kinghton and Nancy Hedelman.

ويحدد هذا النموذج أن تقييم المنظمات الاجتماعية يسهم في تحسين فهم المنظمة بوجه عام والأنشطة التي تقدمها منظمات الخدمات الإنسانية وقدرتها على إشباع احتياجات عملائها ومساعدتهم في مواجهة مشكلاتهم.

ويهتم النموذج بتقييم منظمات الخدمات الإنسانية من خلال سبع متغيرات رئيسة يتضمن كل منها عشرة مؤشرات يمكن الحكم من خلال قياسها على تقييم المنظمة، ويمكن استخدام القياس الثلاثي نعم، إلى حد ما، لا أو نعم، لا، لا أعرف لمؤشرات كل متغير من المتغيرات للتوصل إلى نتائج مقننة يمكن الاعتماد عليها في الحكم على المنظمة وتقييمها. وتتحدد هذه المؤشرات في ما يلي:

1. وضوح بناء وأهداف المنظمة ومعرفة خدماتها

2. سياسة المنظمة وإجراءات عملها

3. العاملون على تقديم الخدمات بالمنظمة

4. نظام الاتصال بالمنظمات

5. أسلوب المنظمة في حل مشكلات عملائها

6. المتابعة والتقييم بالمنظمة

7. ميزانية وتمويل المنظمة (علي، 2004م: ص. ص 346 - 353).

وقد تمت الاستفادة من هذه النماذج في تصميم أدوات جمع البيانات (الاستبانات - دليل

المقابلة).

3 - العمليات الإدارية في الجمعيات التعاونية :

القدرة الإدارية لها أهمية خاصة، وإننا لنجد الإدارة في جميع مناحي الحياة العملية في الدولة وفي المشاريع الاقتصادية وفي المستشفيات وفي المدارس وحتى في المنزل فالإدارة ضرورية، والجهد الجماعي دون قدرة إدارية واعية ومسؤولة يصبح جهداً ضائعاً تعمه الفوضى ولا يستطيع استخدام العناصر المادية والبشرية من الموظفين والعمال والفنيين والأموال كالألات والعدد والمكائن والموارد وغيرها.

وجدير بالجمعيات التعاونية أن تمارس مسؤوليتها لاستثمار الجهد الجماعي وتحقيق أهدافه بواسطة إدارة مسؤولة واعية من خلال وظائف العمليات الإدارية:

الوظيفة الأولى :

التخطيط: وهو وظيفة رئيسة من وظائف الإدارة وله أولوية على جميع الوظائف الأخرى. فالتخطيط هو مرحلة التفكير التي تسبق تنفيذ أي عمل، والتي تنتهي باتخاذ قرارات تتعلق بما يجب عمله وكيف يتم ومتى يتم، ويعرف فايلول التخطيط بأنه: «التوقع بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لذلك المستقبل» (الصباغ، 1989، ص53).

الوظيفة الثانية :

التنظيم: وهو من وظائف الإدارة المهمة ويعرف التنظيم بأنه تحديد المسؤوليات والسلطات والعلاقات بين الأشخاص في الجهد الجماعي؛ بقصد تحقيق أهداف محددة بشكل منسق دون تعارض أو احتكار. والتنظيم ضروري في كل عمل يزيد عدد أفراده على واحد؛ لتقسيم الواجبات بينهم، وجعل كل فرد مسؤولاً عن جزء من هذه الواجبات، وإعطائه السلطة اللازمة للقيام بعمله (الصباغ، 1989م: ص56).

الوظيفة الثالثة :

التوظيف: وهو عملية من عمليات الإدارة تهتم باختيار الطاقات البشرية التي تحتاج إليها المنظمة، وتميئتها وإدارة شؤونها؛ للوصول إلى أكبر كفاءة في تأدية المنظمة لأهدافها (علي، 2005م: ص240).

الوظيفة الرابعة :

التدريب: هو العملية التي تتم من خلال الممارسة الميدانية وتستخدم فيها أسس متعددة؛ بهدف إحداث تغييرات في الفرد من ناحية المعلومات والخبرات والمهارات والاتجاهات، بما يجعل هذا الفرد لائقاً للقيام بعمله بكفاءة وإنتاجية عالية وفقاً لمتطلبات وظيفته (علي، 2005م: ص258).

الوظيفة الخامسة :

التمويل: يقصد بتمويل الهيئات والمؤسسات الاجتماعية تزويدها بالأموال لتحقيق أغراضها التي قامت من أجلها، أو ما تحصل عليه من مال خاص أو عام لتحقيق أهدافها في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية (علي، 2005م: ص303).

الوظيفة السادسة :

الاتصال: هو العملية التي تنقل في إطارها المعلومات وتبادل الآراء والأفكار بين الأفراد والجماعات، سواء داخل المجتمع الواحد أو خارجه. ولعل أهم وظيفة لعملية الاتصال هي ربط الناس بقضايا المجتمع ربطاً قوياً، وخلق الوعي بالمجتمع، والإحاطة بما يدور فيه. ففي نسق الاتصال المباشر أو غير المباشر يعبر الناس عن ردود فعلهم بعضهم تجاه بعض، ومن خلال المحادثات والحوار وأشكال أخرى من تبادل الآراء والأفكار، يطور الناس بعض المفاهيم عن بعضهم. ويجسد الاتصال - بوصفه عملية ديناميكية واسعة - عدداً من الوظائف الأساسية كإعلام الغير، وتلقي أنبائهم، والتفاعل معهم، والإقناع والافتتاح، والتعليم والتعلم (الشلهوب وأخريات، 2009م: ص. ص96-98).

4 - مفهوم الدور التنموي للجمعيات التعاونية :

أصبح من الأمور المسلّم بها في الدول النامية أن دور الدولة في أحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو دور حاسم وفعال، وفي الوقت نفسه تضمن له النجاح، وتزيد مردوده جهود وأنشطة التنظيمات الشعبية.

ومن بين التنظيمات المهمة التي يمكن أن تضطلع بدور مهم في عمليات التنمية الريفية المتكاملة يبرز دور التنظيمات التعاونية على مختلف أنواعها، سواء أكانت زراعية أم استهلاكية أم إسكانية أم خدمية أم حرفية (أبو الخير، يونس، 1988م: ص. ص58-59).

فالقيمة الاجتماعية للتعاونيات ودورها في التنمية تتضح من الأغراض القريبة والطويلة الأجل لها، في تنظيم الأفراد وتوحدتهم في كيان مترابط ذي أهداف محددة، يدرك مشكلاته ويعمل على حلها، وتنشئ الإدارة التي يتعاملون معها للحصول على احتياجاتهم، وتصبح بعد ذلك قادرة على ترقية المجتمع من عناصر الاستغلال والسامسة. كما تعنى بالمواطن وبصحته ومسكنه، وتقي القرى من أسباب التخلف بما تدخله فيها من وحدات محو الأمية والنوادي والعناية بالطفولة والأمومة وكبار السن عن طريق مشروعات وإجراءات تقوم بها الجمعية، معتمدة على قوتها وإرادتها ومواردها المالية الذاتية.

ومما لا شك فيه أن محددات أو مبادئ العمل التعاوني المعترف بها من جميع المنظمات التعاونية في العالم تلعب دوراً مهماً وأساسياً في ضمان المشاركة الشعبية الديمقراطية، وفي ضوء وضع وتنفيذ خطط التنمية، مما يؤدي إلى نجاحها وتوزيع ثمارها توزيعاً عادلاً.

- فمبدأ العضوية الاختيارية... أو الباب المفتوح، يتيح لكل من لديه الرغبة والقدرة على العمل الانضمام إلى الجمعية والمشاركة في إدارتها، مع ما يصاحب ذلك من إحساس وشعور «الملكية» الخاصة للفرد في إطار الملكية العامة للمجموع داخل الجمعية.
- ومبدأ ديمقراطية الإدارة... يعطي لجميع الأعضاء الحق في المشاركة بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة الجمعية، وفي وضع وتنفيذ الخطط، والرقابة، ويضمن عدالة وديمقراطية متوازنة لكافة الأعضاء.
- ومبدأ الفائدة المحددة على رأس المال... يُبعد الجمعيات التعاونية عن أن تكون منظمات اقتصادية لا همّ لها إلا الربح، بل يكون هدف رأس المال هو «التوظيف» فقط في سبيل تحقيق أفضل أداء، ومن ثم أفضل خدمات ممكنة لجميع الأعضاء، وعلى هذا الأساس يُعدّ رأس المال «وسيلة» وليس «غاية» كما هو في التنظيمات الأخرى.
- ومبدأ «عائدات المعاملات»... يحقق عملية توزيع «الفائض» على أساس معاملات الأعضاء، وهو بالتالي يقوي شعور المسؤولية لدى الأفراد تجاه ممتلكاتهم - الجمعية ومرافقها - وبأن الفائض يوزع على جميع الأعضاء - ليس بالتساوي - ولكن بمقدار تعاملهم مع جمعيتهم.
- ومبدأ التعليم والتدريب والتثقيف... يحول الجمعية من أداة اقتصادية فقط إلى أداة اجتماعية وثقافية داخل المجتمع تعمل على إنشاء المدارس والمصحات والمستوصفات، وتنظيم الدورات التدريبية، مما يؤدي في النهاية إلى رفع المستوى الثقافي للمواطنين ومن ثم إلى رفع مستوى وعيهم.
- ومبدأ التعاون بين التعاونيات... يلعب دوراً كبيراً في تحديث العلاقة بين التنظيمات التعاونية وذلك بتكوينها للجمعيات المشتركة والمركزية والعامة والاتحادات الإقليمية ذات الصفة الاقتصادية أو الأدبية، وهي الاتحادات التي تعمل على رعاية التعاونيات وتنمية قدراتها والدفاع عن مصالحها ونشر الفكر والوعي التعاوني وإنشاء مراكز ومعاهد التدريب المختلفة، كما أن التطبيق السليم للمبدأ يعمل على إحداث تكامل ضروري ومطلوب بين

الروافد المختلفة للحركة التعاونية بأنواعها المختلفة والاستهلاكية والسكانية والحرفية والخدمية... ومما لا شك فيه إن تخصيص نسبة من الفائض للخدمات الاجتماعية إنما يحقق تنمية اجتماعية، وذلك بإنشاء دور الحضانة والمصحات والمستشفيات والمدارس ودور الثقافة، إضافة إلى المشاركة في تكوين تعاونيات التصنيع - للحرفيين - مما يؤدي في النهاية إلى رفع مستوى معيشة المواطن (أبو الخير، يونس، 1988م: ص18).

يقصد بالدور التموي للجمعيات التعاونية في هذه الدراسة: عملية تعتمد على جهود أعضاء الجمعيات التعاونية الذين يتفاعلون معاً؛ بهدف إحداث سلسلة متتابعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المقصودة الرامية إلى زيادة معدل رفاهية أفراد المجتمع، ونقل المجتمع من وضع اجتماعي واقتصادي معين إلى وضع آخر أفضل منه.

سادساً- منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1 - نوع الدراسة:

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات التقييمية التي تهتم بتقييم أداء الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض في المملكة العربية السعودية، وذلك من وجهة نظر العاملين ومتخذي القرار بشأنها؛ انطلاقاً من محور اهتمام البحث التقييمي بتعرّف واقع الجمعيات التعاونية ومدى تحقيقها لدورها التموي.

2 - المنهج المستخدم في الدراسة:

اعتمدت الدراسة على التعدد المنهجي؛ وذلك باستخدام كل من: المنهج الكمي، والمنهج الكيفي، ولكي تتحقق الاستفادة من كلا المنهجين تم اختيار منهج المسح الاجتماعي الشامل للعاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية المسؤولين عن الجمعيات التعاونية، ومتخذي القرار في الجمعيات التعاونية التي ستطبق فيها الدراسة والعاملين في مجلس الجمعيات التعاونية، كما تم استخدام طريقة تحليل المضمون لدليل المقابلة كإحدى الطرق الكيفية.

3 - مجتمع وعينة الدراسة (حدود الدراسة):

غالباً ما يتحدد مجتمع الدراسة في ضوء الهدف الذي تسعى الدراسة إلى تحقيقه وكذلك في ضوء المنهج المستخدم فيها، وحيث إن الهدف من هذه الدراسة يتمثل في الوصول إلى تقييم للدور التموي للجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض المنتشرة في أنحاء المملكة، فقد تم تحديد عينة الدراسة وفقاً للخطوات التالية:

1. حصر شامل لجميع الجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض في المملكة العربية السعودية، وقد بلغ عددها (122) جمعية.
 2. حصر شامل للمسؤولين عن الجمعيات التعاونية في الإدارة العامة للجمعيات التعاونية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وبلغ عددهم (5).
 3. حصر شامل لمتخذي القرار الموجودين في الجمعيات التعاونية المحددة ضمن مجتمع البحث، وبلغ عددهم (71).
- متخذو القرار في مجالس الجمعيات التعاونية.**

أخذ عينة ممثلة للجمعيات ولتحديد وضبط مجتمع الدراسة بدقة؛ فقد استخدمت الباحثة إحدى أنواع العينات العشوائية البسيطة وهي العينة العشوائية المنتظمة؛ وذلك لمناسبتها لمجتمع الدراسة؛ حيث إن العينة العشوائية المنتظمة تتطلب مجتمعاً متجانساً جميع وحداته معدة في قوائم (الضحيان، حسن، 2002م، ص 267). وقد تم اختيار (15) جمعية تمثل (18.3%) من العدد الكلي للجمعيات التعاونية (122) جمعية متعددة الأغراض في المملكة العربية السعودية كالتالي:

م	اسم الجمعية التعاونية	المدينة أو المحافظة
	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بالدرعية.	الدرعية
	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بعرفة.	عرفة
	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بالعبينة.	العبينة
	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بملهم.	ملهم
	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض لمنتجي الدواجن بالمملكة.	الرياض
	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بالقطيف.	القطيف
	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض لموظفي سكة الحديد بالدمام.	الدمام
	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بالقارة.	الأحساء
1	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض لمنسوبي جامعة الملك سعود.	الرياض
2	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بالسلامة.	جدة
3	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض لموظفي الخطوط السعودية بجدة.	جدة
4	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بوادي الفرع.	المدينة المنورة
5	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بالقصيم.	القصيم
6	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بالعسران.	عسير - محافظة سراة عبيد
7	الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض بالقريات.	الجوف

4 - أدوات الدراسة :

أولاً: اعتمدت الدراسة على استبانة تم تطبيقها على العاملين في الجمعيات التعاونية لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك وفقاً للخطوات التالية:

1. الصياغة الأولية لعبارات الاستبانة حول كل موضوع فرعي للدراسة بحيث تكون جميع هذه الأسئلة ضرورية وغير مكررة.

2. تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: يتناول البيانات الأولية للمبحوثين وتشمل معلومات أولية عن المبحوثين (اسم الجمعية - المدينة- العمر- المؤهل العلمي- التخصص العلمي - المسمى الوظيفي - عدد سنوات الخبرة).

المحور الثاني: يتناول واقع الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) من حيث تحديد ما يلي:

- الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها.
- العمليات الادارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).
- البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).

المحور الثالث: يتناول المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية وتحد من أدائها لدورها التتموي.

ثانياً: دليل مقابلة تم توجيهه إلى الخبراء المسؤولين عن الجمعيات التعاونية في وزارة الشؤون الاجتماعية وفي مجلس الجمعيات التعاونية.

5 - صدق أداة الدراسة :

أ - الصدق الظاهري للأداة :

لتعرف مدى صدق أداة الدراسة في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على مجموعة من المحكمين، وفي ضوء آرائهم تم إعداد أداة هذه الدراسة في صورتها النهائية.

ب - صدق الاتساق الداخلي للأداة :

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانياً وعلى بيانات العينة، وتم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة؛ حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، كما توضح ذلك الجداول التالية:

الجدول رقم (1)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.512	4	**0.810
2	**0.772	5	**0.638
3	**0.799	6	**0.677

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (2)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور التخطيط بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.692	6	**0.854
2	**0.876	7	**0.952
3	**0.581	8	**0.949
4	**0.838	9	**0.789
5	**0.949	-	-

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (3)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور التنظيم بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.414	7	**0.689
2	**0.569	8	**0.867
3	**0.684	9	**0.496
4	**0.721	10	**0.844
5	**0.559	11	**0.742
6	**0.507	-	-

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (4)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور التمويل بالدرجة الكلية للمحور

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**0.727	6	**0.825	1
**0.874	7	**0.661	2
**0.473	8	**0.791	3
**0.606	9	**0.595	4
**0.500	10	**0.763	5

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (5)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور التوظيف والتدريب بالدرجة الكلية للمحور

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**0.648	6	**0.686	1
**0.847	7	**0.899	2
**0.400	8	**0.899	3
**0.612	9	**0.855	4
**0.652	10	**0.899	5

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (6)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور الاتصال بالدرجة الكلية للمحور

معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة
**0.837	5	**0.701	1
**0.907	6	**0.604	2
**0.818	7	**0.531	3
-	-	**0.837	4

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (7)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.604	4	**0.624
2	**0.501	5	**0.877
3	**0.963	-	-

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (8)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور أنواع البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.813	15	**0.724
2	**0.813	16	**0.724
3	**0.825	17	**0.598
4	**0.738	18	**0.698
5	**0.813	19	**0.618
6	**0.785	20	**0.553
7	**0.655	21	**0.776
8	**0.647	22	**0.505
9	**0.764	23	**0.633
10	**0.568	24	**0.633
11	**0.875	25	**0.344
12	**0.754	26	**0.419
13	**0.448	27	**0.582
14	**0.724	28	**0.676

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

الجدول رقم (9)

معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية التي تحد من أداءها دورها التنموي بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
1	**0.629	9	**0.601
2	**0.629	10	**0.899
3	**0.695	11	**0.899
4	**0.446	12	**0.695
5	**0.559	13	**0.595
6	**0.468	14	**0.731
7	**0.629	15	**0.585
8	**0.817	16	**0.560

يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل

يتضح من الجداول رقم (1 - 9) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محاورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01) فأقل، مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

6 - ثبات أداة الدراسة :

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم استخدام (معادلة ألفا كرونباخ) (Cronbach`s Alpha)؛ للتأكد من ثبات أداة الدراسة، والجدول رقم (10) يوضح معاملات ثبات أداة الدراسة.

الجدول رقم (10)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها	6	0.7824
التخطيط	9	0.9328
التنظيم	11	0.7912
التمويل	10	0.7819
التوظيف والتدريب	10	0.8285
الاتصال	7	0.7882
البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية	5	0.5732
أنواع البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية	28	0.9436
المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية التي تحد من أدائها دورها	16	0.8581
الثبات العام	102	0.9011

يتضح من الجدول رقم (10) أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة عال حيث بلغ (0.9011)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

7 - أساليب المعالجة الإحصائية :

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences التي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

سابعاً- تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها :

وصف أفراد الدراسة :

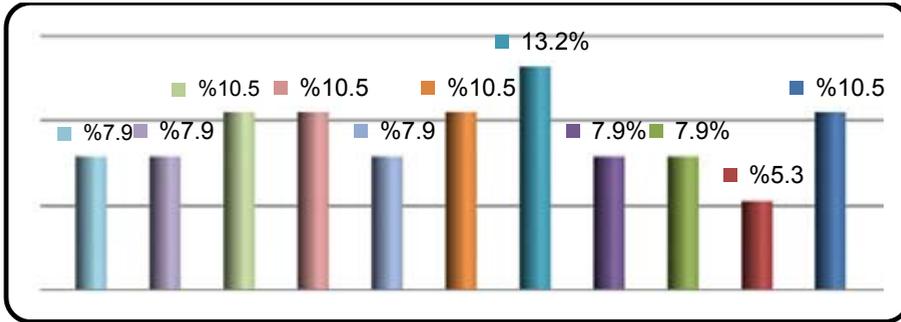
اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد الدراسة متمثلة في (المدينة - العمر - المؤهل العلمي - المسمى الوظيفي - طبيعة العمل في الجمعية - عدد سنوات الخبرة في العمل الاجتماعي). وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (11)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المدينة

النسبة	التكرار	المدينة
10.5	8	ملهم
5.3	4	المدينة المنورة
7.9	6	الجوف
7.9	6	سراة عبيد
13.2	10	القصيم
10.5	8	جدة
7.9	6	الأحساء
10.5	8	الدرعية
10.5	8	العينة
7.9	6	الجبيل
7.9	6	القنفذة
% 100	76	المجموع

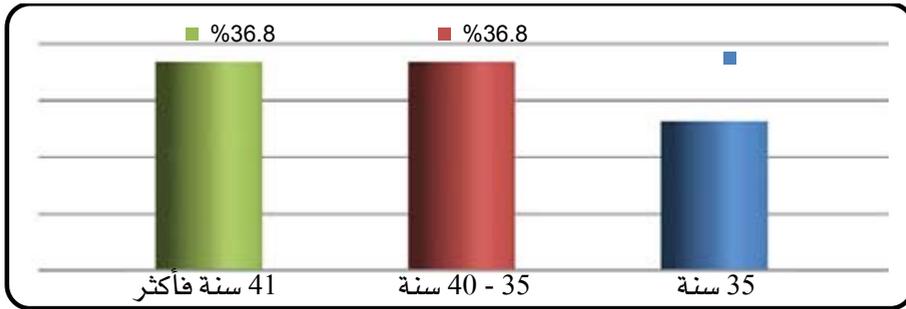
يتضح من الجدول رقم (11) أن (10) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 13.2% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم القصيم وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، بينما (8) منهم يمثلون ما نسبته 10.5% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم ملهم، مقابل (8) منهم يمثلون ما نسبته 10.5% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم جدة، و(8) منهم يمثلون ما نسبته 10.5% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم الدرعية، و(8) منهم يمثلون ما نسبته 10.5% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم العيينة، و(6) منهم يمثلون ما نسبته 7.9% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم الجوف، و(6) منهم يمثلون ما نسبته 7.9% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم سراة عبيد، و(6) منهم يمثلون ما نسبته 7.9% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم الأحساء، و(6) منهم يمثلون ما نسبته 7.9% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم الجبيل، و(6) منهم يمثلون ما نسبته 7.9% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم القنفذة، و(4) منهم يمثلون ما نسبته 5.3% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم المدينة المنورة. ويتضح من النتائج تقارب النسب في توزيع أفراد العينة بين مدن المملكة العربية السعودية.



الجدول رقم (12)
توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النسبة	التكرار	العمر
26.3	20	أقل من 35 سنة
36.8	28	من 35 إلى 40 سنة
36.8	28	من 41 سنة فأكثر
% 100	76	المجموع

يتضح من الجدول رقم (12) أن (28) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 36.8 % من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 36 إلى أقل من 40 سنة، بينما (28) منهم يمثلون ما نسبته 36.8 % من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 41 سنة فأكثر، مقابل (20) منهم يمثلون ما نسبته 26.3 % من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 35 سنة. ويتضح من نتائج الدراسة أن أفراد العينة في مرحلة الشباب والقدرة على العطاء والعمل.



الجدول رقم (13)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
13.2	10	ثانوي عام أو ما يعادلها
65.8	50	بكالوريوس (الشهادة الجامعية)
13.2	10	دبلوم عال
7.9	6	ماجستير
100 %	76	المجموع

يتضح من الجدول رقم (13) أن (50) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 65.8 % من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس (الشهادة الجامعية)، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، بينما (10) منهم يمثلون ما نسبته 13.2 % من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوية عامة أو ما يعادلها، مقابل (10) منهم يمثلون ما نسبته 13.2 % من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم عال، و(6) منهم يمثلون ما نسبته 7.9 % من إجمالي أفراد الدراسة مؤهلهم العلمي ماجستير. ويتبين من نتائج الدراسة أن (86.9 %) من

أفراد العينة مؤهلهم العلمي عالٍ، وهذا مؤشر يعطي قوة للعاملين في الجمعيات التعاونية.

الجدول رقم (14)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

النسبة	التكرار	المسمى الوظيفي
29	22	باحث اجتماعي
19.7	15	مدير الجمعية
10.5	8	أمين عام الجمعية
19.7	15	نائب مدير الجمعية
7.9	6	نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية
13.2	10	رئيس مجلس إدارة الجمعية
100 %	76	المجموع

يتضح من الجدول رقم (14) أن (22) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 29% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مساهم الوظيفي باحث اجتماعي، وهم الفئة الأكثر بين أفراد عينة الدراسة، بينما (15) منهم يمثلون ما نسبته 19.7% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مساهم الوظيفي مدير الجمعية، وتساوت النسبة مع نائب مدير الجمعية، و(10) منهم يمثلون ما نسبته 13.2% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مساهم الوظيفي رئيس مجلس إدارة الجمعية، و(8) منهم يمثلون ما نسبته 10.5% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مساهم الوظيفي أمين عام الجمعية، و(6) منهم يمثلون ما نسبته 7.9% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مساهم الوظيفي نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية. ويتضح من النتائج أن جميع مفردات العينة من متخذي القرار في الجمعيات.

الجدول رقم (15)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير طبيعة العمل في الجمعية

النسبة	التكرار	طبيعة العمل في الجمعية
55.3	42	وظيفة بمقابل
7.9	6	تطوع جزئي بمكافأة
36.8	28	تطوع بدون أجر
100 %	76	المجموع

يتضح من الجدول رقم (15) أن (42) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 55.3% من إجمالي أفراد عينة الدراسة طبيعة عملهم في الجمعية وظيفية بمقابل، وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة، بينما (28) منهم يمثلون ما نسبته 36.8% من إجمالي أفراد عينة الدراسة طبيعة عملهم في الجمعية تطوع بدون أجر، مقابل (6) منهم يمثلون ما نسبته 7.9% من إجمالي أفراد الدراسة طبيعة عملهم في الجمعية تطوع جزئي بمكافأة. ويتبين من النتائج أن نسبة الموظفين بمقابل أعلى من المتطوعين، وهذا مؤشر إلى انخفاض نسبة المتطوعين في المجتمع السعودي، وقد يعود ذلك إلى عدم وجود نظام مفعّل للعمل التطوعي في المملكة العربية السعودية (الشلهوب، الخمشي، 2012م).



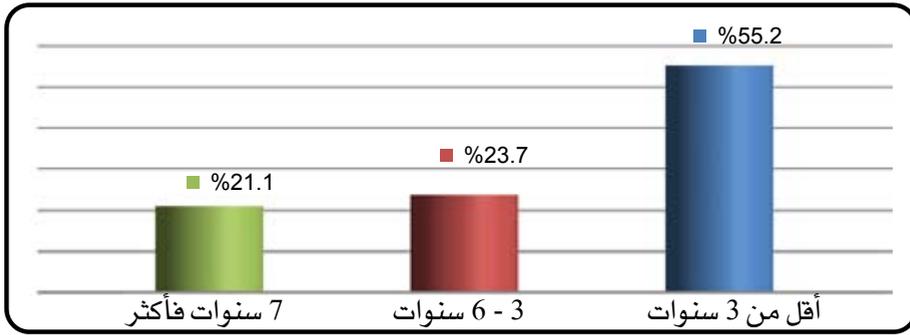
جدول رقم (16)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات الخبرة في العمل الاجتماعي (للعاملين)

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
أقل من ثلاث سنوات	42	55.2
من 3 إلى 6 سنوات	18	23.7
7 سنوات فأكثر	16	21.1
المجموع	76	100%

يتضح من الجدول رقم (16) أن (42) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 55.2% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم في العمل الاجتماعي أقل من ثلاث سنوات، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة، بينما (18) منهم يمثلون ما نسبته 23.7% من

إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم في العمل الاجتماعي من ثلاث إلى أقل من 6 سنوات، مقابل (16) منهم يمثلون ما نسبته 21.1% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم في العمل الاجتماعي 7 سنوات فأكثر. ويتضح من النتائج أن أعلى نسبة من أفراد العينة خبرتهم أقل من ثلاث سنوات، وهذه النتيجة تؤكد عدم ثبات العاملين في الجمعيات التعاونية، مما قد يؤثر سلباً على العمل التعاوني.



النتائج المتعلقة بأهداف الدراسة :

أولاً- الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها :

للتعرّف على الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

يتضح من النتائج الموضحة أعلاه أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد الدراسة على الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها، وأهمها أن أهداف الجمعية التنموية واقعية يمكن تحقيقها، وأن أهداف الجمعية محددة مكتوبة. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (الجبرين، 2002م) في وضوح أهداف الجمعيات التعاونية، وتختلف معها في واقعية الأهداف وإمكانية تحقيقها؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن أهداف الجمعيات التعاونية مثالية وصعبة التحقيق. وقد يعود هذا الاختلاف إلى الفارق الزمني بين الدراستين، وأن أهداف الجمعية متّسقة مع الغرض من إنشائها، الذي يقوم على تكاتف الجهود بين السكان الذين هم في

الأساس الداعمون والمستثمرون، وهو هدف أسمى من أن يكون ربحياً بحتاً، مع عدم إنكار الربحية في مشاريع الجمعية. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دليل المقابلة شبه المقننة للخبراء والمسؤولين. كما أوضحت النتائج أن أهداف الجمعية تتسم بالمرونة، وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في أدبيات الدراسة، حيث من مبادئ الجمعيات التعاونية العضوية الاختيارية والديمقراطية. واتضح أن أهداف الجمعية معروفة لدى المواطنين المستفيدين من خدماتها.

الجدول رقم (17)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها مرتبة تنازلياً بحسب متوسطات الموافقة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبة %	العبارة	رقم العبارة
			لا أعرف	غير موافق	موافق			
1	0.27	2.92	-	6	70	ك	أهداف الجمعية التنموية واقعية يمكن تحقيقها	5
			-	7.9	92.1	%		
2	0.39	2.82	-	14	62	ك	أهداف الجمعية محددة مكتوبة	1
			-	18.4	81.6	%		
3	0.59	2.76	6	6	64	ك	أهداف الجمعية متسقة مع الفرض من إنشائها	6
			7.9	7.9	84.2	%		
4	0.83	2.50	16	6	54	ك	أهداف الجمعية متسمة بالمرونة	4
			21.1	7.9	71.1	%		
5	0.68	2.39	8	30	38	ك	أهداف الجمعية معروفة لدى المواطنين المستفيدين من خدماتها	2
			10.5	39.5	50.0	%		
6	0.82	2.26	18	20	38	ك	أهداف الجمعية متناسبة مع ما يتوقعه المجتمع منها	3
			23.7	26.3	50.0	%		
0.44		2.61				المتوسط العام		

ويتضح من النتائج أيضاً أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على واحد من الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها ويتمثل في أن أهداف الجمعية متناسبة مع ما يتوقعه المجتمع منها بمتوسط (2.26 من 3). وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجبرين، 2002م)، ويتضح من هذه النتيجة أن هناك نوعاً من الاتفاق المتوسط على مناسبة الأهداف لما يتوقعه المجتمع.

ثانياً- العمليات الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض):

التخطيط:

لتعرّف عمليات التخطيط الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور التخطيط، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (18)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور التخطيط مرتبة تنازلياً بحسب متوسطات الموافقة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار	العبرة	رقم العبرة
			لا أعرف	غير موافق	موافق			
1	0.41		-	16	60	ك	يتم متابعة البرامج بصفة مستمرة	7
			-	21.1	78.9	%		
2	0.46		-	22	54	ك	توجد لدى الجمعية خطط قصيرة المدى تحقق الأهداف العامة	4
			-	28.9	71.1	%		
3	0.46		-	22	54	ك	تسير الجمعية في ضوء رسالة تقودها إلى تحقيق رؤيتها المستقبلية	2
			-	28.9	71.1	%		
4	0.70		10	6	60	ك	يتم تقويم البرامج التي تقدمها الجمعية	8
			13.2	7.9	78.9	%		
5	0.70		10	6	60	ك	يتم جمع معلومات عن إمكانيات الجمعية	5
			13.2	7.9	78.9	%		
6	0.76		12	10	54	ك	تعمل الجمعية على أساس رؤية مستقبلية واضحة	1
			15.8	13.2	71.1	%		
7	0.72		10	18	48	ك	تتم مراعاة الأولوية عند اختيار البرامج	6
			13.2	23.7	63.2	%		
8	0.83		16	6	54	ك	تستخدم الجمعية خططاً بديلة في حالة فشل الخطط المستخدمة	9
			21.1	7.9	71.1	%		
9	0.50		-	42	34	ك	تعمل الجمعية على أساس خطط طويلة الأجل	3
			-	55.3	44.7	%		
0.51		2.61				المتوسط العام		

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانساً في موافقة أفراد الدراسة على عمليات التخطيط الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)، والتي تتمثل في أنه يتم متابعة البرامج بصفة مستمرة، مع وجود خطط قصيرة المدى لدى الجمعية تحقق الأهداف العامة. وتختلف هذه النتائج مع دراسة (المناعي، التابعي، 1987م)، وقد يرجع هذا الاختلاف إلى الفارق الزمني بين الدراستين، وهذا مؤثر على تطور العمل في الجمعيات التعاونية. كما تبين النتائج أن الجمعية تسير في ضوء رسالة تقودها إلى تحقيق رؤيتها المستقبلية. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (أبو نعمة، 2008م) التي أشارت إلى عدم وجود رؤية لدى الجمعيات التعاونية حول رسالتها، وقد يعود الفرق بين النتائج إلى اختلاف المجال المكاني بين الدراستين.

واتضح من النتائج أيضاً أنه يتم تقويم البرامج التي تقدمها الجمعية؛ وذلك بهدف قياس فاعلية وكفاية مشروعات وبرامج الجمعية، وبالتالي المعاونة بدرجة كبيرة في تحسين عملياتها، ثم الاستفادة من ذلك في تخطيط المشروعات اللاحقة، ويتم جمع معلومات عن إمكانيات الجمعية. وتتفق هذه النتائج مع ما ورد في أدبيات الدراسة حول عملية التخطيط في الجمعيات التعاونية.

ب - التنظيم:

للتعرّف على عمليات التنظيم الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور التنظيم، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد الدراسة على عمليات التنظيم الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) والتي تتمثل في وجود سجلات خاصة بالأعضاء في الجمعية، مع وجود هيكل تنظيمي واضح لها، وأن إدارة الجمعية يتم بأسلوب تفويض السلطات والصلاحيات، ويتوفر لدى الجمعية تحديد لمهام الوظائف المتاحة بها، ويتم تحديث المعلومات الخاصة بالأعضاء دورياً و بانتظام.

وتتفق هذه النتائج مع ما ورد في أدبيات الدراسة حول وظيفة التنظيم وعناصره، كما تتفق مع دراسة (أبو نعمة، 2008م) التي أشارت إلى أن الجمعيات التعاونية لديها مقومات رئيسة للبدء في مؤسسة عملها؛ بهدف تعظيم تأثيرها على فئاتها المستهدفة. كما اتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على واحدة من عمليات التنظيم الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)؛ وهي أن الجمعية تطبّق برامج للحفاظ على المتبرعين بصفة مستمرة،

وتتفق هذه النتيجة مع النتائج الواردة في الجدول رقم (20) من الدراسة الحالية، التي أشارت إلى عدم وجود متبرعين لدى الجمعيات التعاونية، وقد يعود ذلك إلى أن نظام العمل في الجمعيات التعاونية يعتمد على العضوية ويختلف عن الجمعيات الخيرية المعتمدة على التبرعات.

الجدول رقم (19)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور التنظيم مرتبة تنازلياً بحسب متوسطات الموافقة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار	العبارات	رقم العبارة
			لا أعرف	غير موافق	موافق	النسبة %		
1	0.00	3.00	-	-	76	ك	يوجد في الجمعية سجلات خاصة بالأعضاء	7
			-	-	100.0	%		
2	0.00	3.00	-	-	76	ك	يوجد هيكل تنظيمي واضح للجمعية	2
			-	-	100.0	%		
3	0.54	2.84	-	6	70	ك	يتم إدارة الجمعية بأسلوب تفويض السلطات والصلاحيات	4
			-	7.9	92.1	%		
4	0.54	2.84	-	6	70	ك	يتوفر لدى الجمعية تحديد لمهام الوظائف المتاحة بها	3
			-	7.9	92.1	%		
5	0.41	2.79	-	16	60	ك	يتم تحديث المعلومات الخاصة بالأعضاء دورياً وبانتظام	8
			-	21.1	78.9	%		
6	0.41	2.79	-	16	60	ك	للجمعية إجراءات إدارية محددة	1
			-	21.1	78.9	%		
7	0.68	2.74	-	10	66	ك	تستخدم الجمعية ملفات خاصة بالأنشطة والمشاريع	6
			-	13.2	86.8	%		
8	0.63	2.61	6	18	52	ك	بيئة العمل داخل الجمعية محفزة بدرجة كبيرة	10
			7.9	23.7	68.4	%		
9	0.72	2.55	10	14	52	ك	تتم تقدير الاحتياجات الإنسانية وتعديل البرامج في الجمعية على أساسها	11
			13.2	18.4	68.4	%		
10	0.68	2.39	8	30	38	ك	يتوفر لدى الجمعية برامج تطويرية مبتكرة في مجال العمل التعاوني	5
			10.5	39.5	50.0	%		
11	0.78	2.34	14	22	40	ك	تطبق الجمعية برامج للحفاظ على المتبرعين بصفة مستمرة	9
			18.4	28.9	52.6	%		
0.27		2.72				المتوسط العام		

ج- التمويل:

لتعرّف على عمليات التمويل الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور التمويل، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (20)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور التمويل مرتبة تنازلياً بحسب متوسطات الموافقة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبة %	العبرة	رقم العبرة
			لا أعرف	غير موافق	موافق			
1	0.00	3.00	-	-	76	ك	تطبق الجمعية المعايير المحاسبية في أداؤها المالي	3
			-	-	100.0	%		
2	0.34	2.87	-	10	66	ك	يعتمد أسلوب الصرف على أساس إجراءات مالية واضحة ودقيقة	4
			-	13.2	86.8	%		
3	0.50	2.74	2	16	58	ك	تحرص الجمعية على سداد العضو لرسوم عضوية في الجمعية	1
			2.6	21.1	76.3	%		
4	0.48	2.66	-	26	50	ك	لدى الجمعية وسائل للحصول على تمويل إضافي في حالة الحاجة إليه	10
			-	34.2	65.8	%		
5	0.63	2.61	6	18	52	ك	تضع الجمعية تصوراً واضحاً لما ينبغي عمله في حالة نقص الميزانية	9
			7.9	23.7	68.4	%		
6	0.50	2.45	-	42	34	ك	يتوفر في الجمعية ميزانية كافية لتحقيق أهدافها	8
			-	55.3	44.7	%		
7	0.47	2.21	2	56	18	ك	هناك نمو في إيرادات الجمعية السنوية من التبرعات والهبات	2
			2.6	73.7	23.7	%		
8	0.45	2.18	2	58	16	ك	توجد لدى الجمعية آليات لقياس رضا المتبرعين والعملاء	6
			2.6	76.3	21.1	%		
9	0.61	2.05	12	48	16	ك	درجة رضا المتبرعين عالية تجاه الجمعية بسبب الجهود التطويرية للجمعية	7
			15.8	63.2	21.1	%		
10	0.41	1.87	12	62	2	ك	هناك زيادة في عدد المتبرعين الداعمين للجمعية من المجتمع	5
			15.8	81.6	2.6	%		
0.24		2.46				المتوسط العام		

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد الدراسة على عمليات التمويل الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)، والتي تتمثل في أن الجمعيات التعاونية تطبق المعايير المحاسبية في أدائها المالي، وأن أسلوب الصرف يعتمد أساساً على إجراءات مالية واضحة ودقيقة. وتختلف هذه النتائج مع دراسة (أبو نعمة، 2008م) التي أشارت إلى غياب الأنظمة المالية والإدارية لدى عدد كبير من الجمعيات التعاونية، مما أثر بشكل سلبي على أداء عمل الجمعيات التعاونية. كما تبين من النتائج أن الجمعية تحرص على سداد العضو لرسوم العضوية، وأن لديها وسائل للحصول على تمويل إضافي في حالة الحاجة إليه. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (ganapati، 2003) التي أشارت إلى أن ضعف الدعم المخصص للجمعيات التعاونية يعدّ من أهم الأسباب التي تعوقها عن أداء أعمالها. كما اتضح أن الجمعية تضع تصورًا واضحًا لما ينبغي عمله في حالة نقص الميزانية.

وتبين من النتائج أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على أربع من عمليات التمويل الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) تتمثل في وجود زيادة في عدد المتبرعين الداعمين للجمعية من المجتمع، وأن درجة رضا المتبرعين عالية تجاه الجمعية بسبب الجهود التطويرية للجمعية، ووجود آليات لقياس رضا المتبرعين والعملاء لدى الجمعية، وأن هناك نموًا في إيرادات الجمعية السنوية من التبرعات والهبات. وهذه النتيجة تؤكد النتائج الواردة في الجدول رقم (19) في الدراسة الحالية المرتبطة بالتبرع.

د- التوظيف والتدريب:

للتعرّف على عمليات التوظيف والتدريب الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور التوظيف والتدريب، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تجانسًا في موافقة أفراد الدراسة على عمليات التوظيف والتدريب الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)، والتي تتمثل في أن الجمعية يتوفر لديها كفاءات بشرية مؤهلة، وتؤكد هذه النتيجة على النتائج الواردة في الجدول رقم (13) في الدراسة الحالية، الذي أشار إلى أن (86%) من أفراد العينة مؤهلهم العلمي عالٍ، وتبين أنه يتم تدريب العاملين، وأن الجمعية تعتمد في التوظيف على أساس خبرات ومهارات

العاملين في مجال العمل التعاوني. وتتفق هذه النتائج مع ما ورد في دراسة (باعشن، 1431هـ) التي أشارت إلى أن الجمعيات التعاونية تحتاج إلى نوعية من الموظفين ومشرفين ومنفذين؛ يتميزون بمؤهلات علمية وعملية جيدة ومناسبة، ويكونون على دراية بطبيعة العمل، ويتحلون بكفاءة عالية ومعرفة بأنظمة العمل التعاوني.

الجدول رقم (21)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور التوظيف والتدريب مرتبة تنازلياً بحسب متوسطات الموافقة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			النسبة %
			موافق	غير موافق	لا أعرف	
5	يتوفر لدى الجمعية كفاءات بشرية مؤهلة	ك	66	10	-	86.8
			86.8	13.2	-	
4	يتم تدريب العاملين في الجمعية	ك	60	16	-	78.9
			78.9	21.1	-	
2	تعتمد الجمعية في التوظيف على أساس الخبرات لدى العاملين	ك	58	18	-	76.3
			76.3	23.7	-	
3	تعتمد الجمعية في التوظيف على مهارات العاملين	ك	66	10	-	86.8
			86.8	13.2	-	
1	يتوفر لدى الجمعية خبرات في مجال العمل التعاوني	ك	56	20	-	73.7
			73.7	26.3	-	
10	الموظفون في الجمعية على دراية كاملة بحقوقهم وواجباتهم	ك	60	10	6	78.9
			78.9	13.2	7.9	
6	توفر الجمعية حوافز مادية لموظفيها	ك	52	24	-	68.4
			68.4	31.6	-	
8	درجة رضا العاملين في الجمعية عالية وكبيرة	ك	50	20	6	65.8
			65.8	26.3	7.9	
7	توفر الجمعية حوافز معنوية لموظفيها	ك	52	14	10	68.4
			68.4	18.4	13.2	
9	يوجد لدى الجمعية معايير لقياس أداء الموظفين	ك	46	24	6	60.5
			60.5	31.6	7.9	
المتوسط العام						
					0.35	2.69

هـ- الاتصال:

للتعرّف على عمليات الاتصال الإداري في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسّطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الاتصال، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (22)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الاتصال مرتبة تنازلياً بحسب متوسطات الموافقة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبة %	العبرة	رقم العبرة
			لا أعرف	غير موافق	موافق			
1	0.27	2.92	-	6	70	ك	نظام الاتصال بالجمعية يسمح بإتاحة الفرصة للأفراد للتعبير عن آرائهم في مختلف القضايا العامة	1
			-	7.9	92.1	%		
2	0.70	2.66	10	6	60	ك	تعتمد الجمعية على إستراتيجية المبادأة في الاتصال بجمهور العملاء	7
			13.2	7.9	78.9	%		
3	0.63	2.63	6	16	54	ك	تهتم الجمعية بإيجاد سبل متطورة للاتصال الداخلي	5
			7.9	21.1	71.1	%		
4	0.83	2.50	16	6	54	ك	خطوط الاتصال الرأسي والأفقي بين أعضاء الجمعية واضحة	6
			21.1	7.9	71.1	%		
5	0.83	2.47	16	8	52	ك	يؤثر نظام الاتصال القائم في الجمعية على أداء العاملين لمهامهم	2
			21.1	10.5	68.4	%		
6	0.79	2.42	14	16	46	ك	لنظام الاتصال غير الرسمي تأثير أكثر فاعلية من نظام الاتصال الرسمي بالجمعية	3
			18.4	21.1	60.5	%		
7	0.95	2.11	30	8	38	ك	تستطيع الجمعية السيطرة على المشكلات التي تحدث خارج نطاق رقابتها	4
			39.5	10.5	50.0	%		
0.49		2.53				المتوسط العام		

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد الدراسة على عمليات الاتصال الإداري في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)، والتي تتمثل في أن نظام الاتصال بالجمعية يسمح بإتاحة الفرصة للأفراد للتعبير عن آرائهم في مختلف القضايا العامة.

وتتسق هذه النتيجة مع ما ورد في أدبيات الدراسة الحالية حول أهمية الاتصال في إتاحة الفرصة لربط المواطنين بقضايا المجتمع ربطاً قوياً، وإيجاد الوعي بالمجتمع، والإحاطة بما يدور فيه (الشلهوب وأخريات، 2009م). كما تبين أن الجمعية تعتمد على إستراتيجية المبادأة في الاتصال بجمهور العملاء، وتهتم بإيجاد سبل متطورة للاتصال الداخلي، وأن خطوط الاتصال الرأسي والأفقي بين أعضاء الجمعية واضحة، وأن نظام الاتصال القائم في الجمعية يؤثر على أداء العاملين لمهامهم.

ويتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على واحدة من عمليات الاتصال الإداري في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) تتمثل في أن الجمعية تستطيع السيطرة على المشكلات التي تحدث خارج نطاق رقابتها. وهذه النتيجة متوقعة؛ حيث قد لا تتمكن الجمعيات بإمكانياتها المحدودة من السيطرة على المشكلات على الرغم من وجود رقابة دائمة تتابع سير أعمال الجمعيات التعاونية تتمثل في: الرقابة القضائية - الرقابة الإدارية (داخلية - حكومية)، الرقابة المالية. (باعشن، 1431هـ: ص 13).

ثالثاً- البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية :

للتعرّف على البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد الدراسة على البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية، والتي تتمثل في ارتباط الجمعية ببرامج المجتمع المحلي الذي تعمل فيه، وتقدم برامج ومشروعات تنمية للمواطنين. وتتفق هذه النتائج مع دراسة (2004 zeulietal)، التي أشارت إلى أن الجمعيات التعاونية تسهم بدور مهم في المساعدة في التنمية الخاصة بالمجتمع الذي توجد فيه، إلا أن هذا الدور يختلف باختلاف المجتمعات وطبيعة الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات.

كما أن البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية مناسبة وتغطي احتياجات الأعضاء، وتتسق هذه النتيجة مع دراسة (oyewde، 2010) التي أشارت إلى وجود حالة من الرضا بين أفراد العينة تجاه مستوى الخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية.

الجدول رقم (23)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية مرتبة تنازلياً بحسب متوسطات الموافقة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبة %	العبرة	رقم العبرة
			لا أعرف	غير موافق	موافق			
1	0.00	3.00	-	-	76	ك	ترتبط برامج الجمعية بالمجتمع المحلي الذي تعمل فيه	5
			-	-	100.0	%		
2	0.68	2.74	-	10	66	ك	تقدم الجمعية برامج ومشروعات تنمية للمواطنين	1
			-	13.2	86.8	%		
3	0.47	2.63	-	28	48	ك	البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية مناسبة	2
			-	36.8	63.2	%		
4	0.68	2.42	8	28	40	ك	البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية تغطي احتياجات الأعضاء	3
			10.5	36.8	52.6	%		
5	0.43	2.24	-	58	18	ك	البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية كافية	4
			-	76.3	23.7	%		
0.32		2.61				المتوسط العام		

ويتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على واحد من البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية يتمثل في أن البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية كافية، وهذه النتيجة طبيعية؛ لأن الجمعيات التعاونية لا تزال قاصرة عن أداء الدور المتوقع منها في المجتمع السعودي. وتختلف هذه النتيجة مع النتائج الواردة في دراسة (Carretd, 2008) التي أشارت إلى أن الجمعيات التعاونية تقوم بالدور المسند إليها على الوجه الأكمل، وقد يعود هذا الاختلاف في النتائج إلى اختلاف المجال المكاني المطبق فيه الدراسة.

رابعاً- أنواع البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية :

للتعرّف على أنواع البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور أنواع البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (24)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور أنواع البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية مرتبة تنازلياً بحسب متوسطات الموافقة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبية %	العبرة	رقم العبرة
			لا أعرف	غير موافق	موافق			
1	0.42	2.78	-	17	59	ك	تأمين الأدوات المنزلية الصحية	8
			-	22.4	77.6	%		
2	0.43	2.76	-	18	58	ك	توفير السلع الاستهلاكية	7
			-	23.7	76.3	%		
3	0.47	2.68	-	24	52	ك	تأمين الأدوات المنزلية والكهربائية	9
			-	31.6	68.4	%		
4	0.47	2.67	-	25	51	ك	توفير بعض الخدمات (غسيل الملابس - المطابخ - صالونات الحلاقة- ورش إصلاح الأجهزة الكهربائية)	19
			-	32.9	67.1	%		
5	0.50	2.59	-	31	45	ك	تغليف المنتجات الزراعية بالطرق الحديثة وتسويقها	24
			-	40.8	59.2	%		
6	0.50	2.59	-	31	45	ك	إقامة مستودعات التبريد المركزية لحفظ المنتجات الزراعية	23
			-	40.8	59.2	%		
7	0.64	2.54	6	23	47	ك	إقامة المخابز الآلية لتوفير الخبز	10
			7.9	30.3	61.8	%		
8	0.50	2.53	-	36	40	ك	إنشاء رياض الأطفال	11
			-	47.4	52.6	%		
9	0.50	2.51	-	37	39	ك	توفير سيارات الأجرة لنقل الأعضاء وعائلاتهم	21
			-	48.7	51.3	%		
10	0.50	2.49	-	39	37	ك	تسويق البيض والدجاج من مزارع الأعضاء	22
			-	51.3	48.7	%		
11	0.50	2.46	-	41	35	ك	المساهمة في توفير الأدوية والمستلزمات الطبية	26
			-	53.9	46.1	%		
12	0.50	2.45	-	42	34	ك	استصلاح الأراضي الزراعية	3
			-	55.3	44.7	%		

تقييم الدور التموي للجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية

13	0.50	2.45	-	42	34	ك	توفير مستلزمات المزارع	6
			-	55.3	44.7	%		
14	0.50	2.42	-	44	32	ك	إقامة المزارع	5
			-	57.9	42.1	%		
15	0.50	2.42	-	44	32	ك	توفير الأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية والشتلات	2
			-	57.9	42.1	%		
16	0.50	2.42	-	44	32	ك	تأمين خدمات الآلات الزراعية	1
			-	57.9	42.1	%		
17	0.50	2.42	-	44	32	ك	إقامة الورش الميكانيكية وتدريب الأيدي الوطنية على أعمالها	25
			-	57.9	42.1	%		
18	0.50	2.39	-	46	30	ك	حضر الآبار	4
			-	60.5	39.5	%		
19	0.50	2.39	-	46	30	ك	إنشاء الوحدات السكنية لأعضائها	20
			-	60.5	39.5	%		
20	0.49	2.37	-	48	28	ك	إقامة الصيدليات	28
			-	63.2	36.8	%		
21	0.63	2.37	6	36	34	ك	إقامة معامل للبلك والطابوق	16
			7.9	47.4	44.7	%		
22	0.63	2.37	6	36	34	ك	إنشاء مصانع العبوات البلاستيكية للخضر والفاكهة	15
			7.9	47.4	44.7	%		
23	0.63	2.37	6	36	34	ك	إقامة مصانع للحجر والرخام	14
			7.9	47.4	44.7	%		
24	0.63	2.37	6	36	34	ك	إقامة دورات تدريبية	12
			7.9	47.4	44.7	%		
25	0.62	2.32	6	40	30	ك	إقامة المشاغل لتعليم الخياطة	13
			7.9	52.6	39.5	%		
26	0.44	2.26	-	56	20	ك	تسويق محصول الأسماك	18
			-	73.7	26.3	%		
27	0.44	2.26	-	56	20	ك	تأمين مستلزمات صيادي الأسماك	17
			-	73.7	26.3	%		
28	0.59	2.25	6	45	25	ك	إقامة العيادات الطبية	27
			7.9	59.2	32.9	%		
0.33		2.46						المتوسط العام

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد الدراسة على أنواع البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية والتي تتمثل في تأمين الأدوات المنزلية الصحية وتوفير السلع الاستهلاكية وتأمين الأدوات المنزلية والكهربائية وتوفير بعض الخدمات (غسيل الملابس - المطابخ - صالونات الحلاقة - ورش إصلاح الأجهزة الكهربائية)، وتغليف المنتجات الزراعية بالطرق الحديثة وتسويقها، وقد يعود هذا التفاوت في موافقة أفراد الدراسة على البرامج والمشروعات إلى ضعف فعالية الجمعيات التعاونية في المجتمع السعودي وتأخر المملكة في العمل التعاوني. ويتضح من النتائج أن أفراد الدراسة غير موافقين على أربعة من أنواع البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية تتمثل في: إقامة العيادات الطبية، وتأمين مستلزمات صيادي الأسماك، وتسويق محصول الأسماك، وإقامة المشاغل لتعليم الخياطة. وتختلف هذه النتائج عن نتائج دليل المقابلة شبه المقننة للخبراء والمسؤولين، وربما كان هذا الاختلاف عائداً إلى أن آراء الخبراء تكون وفقاً لما يجب أن يكون، في حين أن العاملين في الجمعيات تكون آراؤهم واقعية؛ لوجودهم في الميدان.

خامساً- المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية وتحّد من أدائها دورها التنموي:

للتعرّف على المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية التي تحدّ من أدائها دورها التنموي، تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية التي تحدّ من أدائها دورها التنموي، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن هناك تفاوتاً في موافقة أفراد الدراسة على المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية وتحّد من أدائها دورها التنموي، حيث تمثلت في عدم تفرغ أعضاء مجلس الإدارة، وقصور الخبرة الإدارية لدى بعض الموظفين بالجمعية، وعدم اهتمام الأعضاء بالمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المناعي، التابعي، 1989م) التي أشارت إلى أن كثيراً من أعضاء مجالس الإدارة الذين يتم انتخابهم يكونون غير متفرغين للعمل التعاوني؛ أي أنهم موظفون أو رجال أعمال، وعدم تفرغهم يؤدي إلى عدم مشاركتهم الإيجابية.

الجدول رقم (25)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور العوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية وتحد من أدائها دورها التنموي مرتبة تنازلياً بحسب متوسطات الموافقة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	درجة الموافقة			التكرار النسبية %	العبارات	رقم العبارة
			لا أعرف	غير موافق	موافق			
1	0.00	3.00	-	-	76	ك	عدم تفرغ أعضاء مجلس الإدارة	5
			-	-	100,0	%		
2	0.39	2.82	-	14	62	ك	ضعف دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية العمل التعاوني	15
			-	18,4	81,6	%		
3	0.44	2.74	-	20	56	ك	قصور الخبرة الإدارية لدى بعض الموظفين بالجمعية	4
			-	26,3	73,7	%		
4	0.46	2.71	-	22	54	ك	عدم اهتمام الأعضاء بالمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية	6
			-	28,9	71,1	%		
5	0.47	2.68	-	24	52	ك	غياب البرامج الإعلامية والتثقيفية داخل الجمعية في مجال تشجيع ثقافة العمل التعاوني	16
			-	31,6	68,4	%		
6	0.48	2.66	-	26	50	ك	ضعف فهم أعضاء الجمعية لمبادئ العمل التعاوني	13
			-	34,2	65,8	%		
7	0.48	2.66	-	26	50	ك	تدني رواتب الموظفين بالجمعية	8
			-	34,2	65,8	%		
8	0.49	2.61	-	30	46	ك	عدم الانتظام في حضور جلسات مجلس الجمعية	7
			-	39,5	60,5	%		
9	0.49	2.61	-	30	46	ك	تدني مستوى الإدارة في الجمعيات التعاونية	2
			-	39,5	60,5	%		
10	0.49	2.61	-	30	46	ك	غياب التخطيط العلمي للعمل في الجمعية	1
			-	39,5	60,5	%		
11	0.50	2.55	-	34	42	ك	تدني المستوى التعليمي لأغلب الأعضاء المشتركين في الجمعية	12
			-	44,7	55,3	%		
12	0.50	2.53	-	36	40	ك	ضعف التنسيق مع مؤسسات المجتمع	9
			-	47,4	52,6	%		
13	0.50	2.45	-	42	34	ك	عدم تحديد مهام ومسؤوليات الموظفين في الجمعية	14
			-	55,3	44,7	%		
14	0.48	2.34	-	50	26	ك	ضعف تطبيق الأنظمة واللوائح الداخلية للجمعية	11
			-	65,8	34,2	%		
15	0.48	2.34	-	50	26	ك	ضعف مهارة استخدام التقنية لتحقيق أغراض الجمعية	10
			-	65,8	34,2	%		
16	0.37	2.16	-	64	12	ك	ضعف الرقابة والإشراف الحكومي	3
			-	84,2	15,8	%		
0.26		2.59				المتوسط العام		

واتضح أيضاً من النتائج ضعف دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية العمل التعاوني، وغياب البرامج الإعلامية والتثقيفية داخل الجمعية في مجال تشجيع ثقافة العمل التعاوني. وتتفق هذه النتيجة مع ما أوصت به ورقة (الحمد، 2010م) التي أكدت على أهمية زيادة نشر الثقافة التطوعية والعمل التضامني والجماعي، والقيام بعمليات التوعية للتعريف بأهمية العمل التعاوني وسليبيات العمل الفردي وأثره على نشاط الجمعيات التعاونية؛ وذلك لإيجاد جيل تعاوني جديد. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دليل المقابلة شبه المقننة للخبراء والمسؤولين، وهذا يؤكد أهمية التوعية بالعمل التعاوني.

ويتضح من النتائج أيضاً أن أفراد الدراسة غير موافقين على ثلاثة من المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية وتحد من أدائها دورها التنموي تتمثل في: ضعف الرقابة والإشراف الحكومي، وضعف مهارة استخدام التقنية لتحقيق أغراض الجمعية، وضعف تطبيق الأنظمة واللوائح الداخلية للجمعية. وتؤكد هذه النتيجة على فعالية الدور الذي تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية من حيث الإشراف على أداء الجمعيات التعاونية.

ثامناً- أهم نتائج الدراسة :

1 - نتائج دليل المقابلة الاسترشادي (المقابلة شبه المقننة للخبراء المسؤولين) :

أكد المسؤولون في الإدارة العامة للجمعيات التعاونية في وزارة الشؤون الاجتماعية أن الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها تتمثل في تحسين مستوى أعضائها اجتماعياً واقتصادياً. ومن الأهداف الاقتصادية القضاء على الاستغلال؛ وذلك بأن يكون الفرد للمجموع والمجموع للفرد، ومحاربة الغش والتلاعب بالأسعار، ومحاربة الاحتكار، والمساهمة في التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج، وإبعاد الوسطاء. أما الأهداف الاجتماعية فمنها: نشر الوعي والثقافة والتعليم، والحث على القيم والأخلاق الفاضلة، وتحسين شروط العمل وزيادة الدخل، وتأمين الخدمات العامة للأعضاء وللمجتمع، وخدمة المساهمين وتوفير جميع احتياجاتهم من المواد التموينية. وأضاف المسؤولون في مجلس الجمعيات التعاونية إلى هذه الأهداف: مساعدة الأيتام والمطلقات والمحتاجين بمساعدات نقدية وعينية، والمساهمة في مشاريع تقطير الصائمين في المساجد، ودعم حلقات تحفيظ القرآن الكريم. فالتعاون نظام اقتصادي اجتماعي ديمقراطي يهدف إلى النهوض بالمجتمع عن طريق تعظيم جهود الفرد لصالح المجموع، وجهود المجموع لصالح الفرد، فيما يتعلق بشتى مرافق الحياة العامة: إنتاجية كانت أم

استهلاكية. ويمكن أن يكون للقطاع التعاوني دور بارز في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تجميع مدخرات الأفراد، وتوفير احتياجات الإنسان المتغيرة والمتزايدة بأسعار ملائمة ومستوى عالٍ من الجودة، فضلاً عن تقديم خدمات مؤثرة في مجالات عديدة مثل: الإنتاج، والاستهلاك، والتسويق، والإسكان، والرعاية الصحية والاجتماعية.

وحول ما يتعلق بالعمليات الإدارية في الجمعيات التعاونية أشار المسؤولون في مجلس الجمعيات التعاونية إلى ضرورة توفر عناصر رئيسة ثلاثة هي: التشريع، والتمويل، والوعي. أما التشريع فقد اكتمل بصدر نظام الجمعيات التعاونية الجديد في 1429/3/10هـ، وبخصوص التمويل فإن الجمعيات التعاونية الزراعية قد بدأت الانطلاق نحو تحقيق أهدافها بفضل نظام لائحة التسليف التعاوني لدى صندوق التنمية الزراعية، لكن هناك قطاعات أخرى مثل: الإسكان التعاوني، والسياحة التعاونية، والحرف التعاونية، والتعاون الاستهلاكي، لا تزال تحتاج إلى لوائح تسليف تعاوني خاصة بها؛ لكي تنطلق الجمعيات التعاونية المتخصصة في تحقيق أهدافها، كما أضاف المسؤولون في الإدارة العامة للجمعيات التعاونية في وزارة الشؤون الاجتماعية أن لدى الجمعيات خططاً وتنظيماً تتبعه في تأدية عملها. وحدد المسؤولون البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) تتمثل في: توفير السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية بأنواعها، وتأمين الغاز ومستلزماته، وتأمين خدمات الآليات الزراعية، وتوفير الأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية كافة، وتدريب الفلاحين على استعمالها، واستصلاح الأراضي الزراعية، وحفر الآبار، وإنشاء رياض الأطفال والمدارس التعليمية، وتأمين مستلزمات صيادي الأسماك وتسويق محصولهم، وإنشاء الوحدات السكنية للأعضاء، وإقامة مصانع الحجر والرخام ومصانع العبوات البلاستيكية للخضر والفواكه.

كما حدد المسؤولون في وزارة الشؤون الاجتماعية المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية وتحد من أداء دورها التموي، وقد تمثلت في: قلة الخبرات الإدارية لدى بعض أعضاء مجالس الإدارة بالجمعيات التعاونية، وعدم إتاحة الفرصة للجمعيات التعاونية للاستفادة من صناديق الإقراض بما يحقق تطلعات أعضائها وفق استثناءات محددة لهذه الجمعيات؛ لتعظيم الاستفادة من إمكانيات وموجودات أعضائها، وعدم إعفاء الجمعيات التعاونية من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم الحكومية على الرغم من المطالبات المتكررة من قبل الوزارة لإعفاء الجمعيات منها. وأضاف المسؤولون في مجلس الجمعيات التعاونية إلى هذه المعوقات عدم السماح

للجمعيات التعاونية الزراعة باستيراد البذور مباشرة لما في ذلك من ميزة تتمثل في الحصول على أسعار منافسة، إضافة إلى المشكلات والصعوبات المتمثلة في التسويق، وعدم توفر الثلجات والبرادات في أوقات توفر المنتجات؛ لحفظها إلى الأوقات التي يقل فيها المنتج؛ للحفاظ على سعر تسويقي مناسب، وأضاف المسؤولون إلى المعوقات أيضاً عدم توفر الأيدي الوطنية المدربة.

وفيما يتعلق بالوعي التعاوني في المجتمع السعودي فإن المجتمع يعاني من أمية تعاونية حتى على مستوى مسؤولين كبار في الأجهزة الحكومية، وأساتذة الجامعات، كما أن الصحفيين لا يفرقون بين الجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية، بل إن بعضهم لا يفرق بين الجمعيات التعاونية وشركات القطاع الخاص. واقترح المسؤولون في الإدارة العامة للجمعيات التعاونية لتنفيذ الدور التثقيمي للجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية أهمية تفعيل التدريب التعاوني داخل المملكة وخارجها، وتكثيف الزيارات الميدانية من قبل الوزارة بفرعها للجمعيات التعاونية؛ لمتابعة أوضاعها، والوقوف على أنشطتها، وذلك بإعداد خطة زيارات سنوية لهذه الجمعيات. وأكد المسؤولون على أهمية استمرار تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم 162 وتاريخ 19/ 6/ 1426هـ بشأن دعم الجمعيات التعاونية لنشر الوعي التعاوني في المجتمع، وإقامة الملتقيات بمختلف مناطق المملكة بالتنسيق بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومجلس الجمعيات التعاونية ووزارة الثقافة والإعلام وصندوق التنمية الزراعية والغرف التجارية الصناعية. وأضاف المسؤولون في مجلس الجمعيات التعاونية أهمية تعميق الوعي التعاوني بالتنسيق بين وزارتي الزراعة والشؤون الاجتماعية مع وزارة الثقافة والإعلام؛ وذلك من خلال إعداد برامج إعلامية مختلفة لبيان أهمية دور الجمعيات التعاونية، وحث وزارة التربية والتعليم على أهمية وضع مناهج تعمل على توعية الأجيال القادمة وتثقيفهم بأهمية العمل التعاوني الاجتماعي والاقتصادي.

2 - نتائج وصف أفراد الدراسة :

- أن (10) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 13.2 % من إجمالي أفراد عينة الدراسة مدينتهم القصيم، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة.
- أن (28) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 36.8 % من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم من 36 إلى أقل من 40 سنة.
- أن (50) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 65.8 % من إجمالي أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس (الشهادة الجامعية)، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة.

- أن (22) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 29% من إجمالي أفراد عينة الدراسة مساهمهم الوظيفي باحث اجتماعي، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة.
- أن (42) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 55.3% من إجمالي أفراد عينة الدراسة طبيعة عملهم في الجمعية وظيفية بمقابل، وهم الفئة الأكثر من أفراد الدراسة.
- أن (28) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته 36.8% من إجمالي أفراد عينة الدراسة عدد سنوات خبرتهم في العمل الاجتماعي أقل من ثلاث سنوات، وهم الفئة الأكثر من أفراد عينة الدراسة.

3 - النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة :

السؤال الأول/ ما الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها؟

أفراد عينة الدراسة موافقون على الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها.

حيث وافق أفراد العينة على خمسة من الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها تتمثل في:

- أهداف الجمعية التنموية واقعية يمكن تحقيقها.
- أهداف الجمعية محددة مكتوبة.
- أهداف الجمعية متسقة مع الغرض من إنشائها.
- أهداف الجمعية متممة بالمرونة.
- أهداف الجمعية معروفة لدى المواطنين المستفيدين من خدماتها.

أفراد عينة الدراسة غير موافقين على واحدة من الأهداف التي تسعى الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) إلى تحقيقها تتمثل في «أهداف الجمعية متناسبة مع ما يتوقعه المجتمع منها».

السؤال الثاني/ ما العمليات الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)؟

1 - التخطيط:

أفراد عينة الدراسة موافقون على عمليات التخطيط الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).

حيث وافق أفراد العينة على جميع عبارات محور عمليات التخطيط الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)، وأبرزها يتمثل في:

- تتم متابعة البرامج بصفة مستمرة.
- توجد لدى الجمعية خطط قصيرة المدى تحقق الأهداف العامة.
- تسيير الجمعية في ضوء رسالة تقودها إلى تحقيق رؤيتها المستقبلية.
- يتم تقويم البرامج التي تقدمها الجمعية.
- يتم جمع معلومات عن إمكانيات الجمعية.

2 - التنظيم:

أفراد عينة الدراسة موافقون على عمليات التنظيم الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).

حيث وافق أفراد العينة على عشر من عمليات التنظيم الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) أبرزها تتمثل في:

- يوجد في الجمعية سجلات خاصة بالأعضاء.
- يوجد هيكل تنظيمي واضح للجمعية.
- يتم إدارة الجمعية بأسلوب تفويض السلطات والصلاحيات.
- يتوفر لدى الجمعية تحديد مهام الوظائف المتاحة بها.
- يتم تحديث المعلومات الخاصة بالأعضاء دورياً وبانتظام.

أفراد عينة الدراسة غير موافقين على واحدة من عمليات التنظيم الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) تتمثل في «تطبيق الجمعية برامج للحفاظ على المتبرعين بصفة مستمرة».

3 - التمويل:

أفراد عينة الدراسة موافقون على عمليات التمويل الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).

أفراد عينة الدراسة موافقون على ستّ من عمليات التمويل الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)، يتمثل أبرزها في:

- تطبيق الجمعية المعايير المحاسبية في أدائها المالي.

- يعتمد أسلوب الصرف على أساس إجراءات مالية واضحة ودقيقة.
 - تحرص الجمعية على سداد العضو لرسوم عضوية في الجمعية.
 - لدى الجمعية وسائل للحصول على تمويل إضافي في حالة الحاجة إليه.
 - تضع الجمعية تصورًا واضحًا لما ينبغي عمله في حالة نقص الميزانية.
- أفراد عينة الدراسة غير موافقين على أربع من عمليات التمويل الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) تتمثل في:
- هناك زيادة في عدد المتبرعين الداعمين للجمعية من المجتمع.
 - درجة رضا المتبرعين عالية تجاه الجمعية بسبب الجهود التطويرية للجمعية.
 - توجد لدى الجمعية آليات لقياس رضا المتبرعين والعملاء.
 - هناك نمو في إيرادات الجمعية السنوية من التبرعات والهبات.

4 - التوظيف والتدريب:

- أفراد عينة الدراسة موافقون على عمليات التوظيف والتدريب الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).
- أفراد عينة الدراسة موافقون على جميع عبارات محور عمليات التوظيف والتدريب الإدارية في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)، ويتمثل أبرزها في:
- يتوفر لدى الجمعية كفاءات بشرية مؤهلة.
 - يتم تدريب العاملين في الجمعية.
 - تعتمد الجمعية في التوظيف على أساس الخبرات لدى العاملين.
 - تعتمد الجمعية في التوظيف على مهارات العاملين.
 - يتوفر لدى الجمعية خبرات في مجال العمل التعاوني.

5 - الاتصال:

- أفراد عينة الدراسة موافقون على عمليات الاتصال الإداري في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).
- حيث وافق أفراد العينة على ستّ من عمليات الاتصال الإداري في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)، يتمثل أبرزها في:
- يسمح نظام الاتصال بالجمعية بإتاحة الفرصة للأفراد للتعبير عن آرائهم في مختلف القضايا العامة.

- تعتمد الجمعية على إستراتيجية المبادأة في الاتصال بجمهور العملاء.
 - تهتم الجمعية بإيجاد سبل متطورة للاتصال الداخلي.
 - خطوط الاتصال الرأسي والأفقي بين أعضاء الجمعية واضحة.
 - يؤثر نظام الاتصال القائم في الجمعية على أداء العاملين لمهامهم.
- أفراد عينة الدراسة غير موافقين على واحدة من عمليات الاتصال الإداري في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)، تتمثل في «تستطيع الجمعية السيطرة على المشكلات التي تحدث خارج نطاق رقابتها».

السؤال الثالث / ما البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية؟

- أفراد عينة الدراسة موافقون على أربعة من البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية تتمثل في:
- ترتبط برامج الجمعية بالمجتمع المحلي الذي تعمل فيه.
 - تقدم الجمعية برامج ومشروعات تنموية للمواطنين.
 - البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية مناسبة.
 - البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية تغطي احتياجات الأعضاء.
- أفراد عينة الدراسة غير موافقين على واحد من البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية يتمثل في «البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية كافية».

السؤال الرابع / ما أنواع البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية؟

- أفراد عينة الدراسة موافقون على أن أنواع البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية متاحة. حيث وافق أفراد العينة على أربعة وعشرين نوعاً من البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية متاحة، أبرزها يتمثل في:
- - تأمين الأدوات المنزلية الصحية، تأمين الأدوات المنزلية والكهربائية، توفير بعض الخدمات (غسيل الملابس - المطابخ - صالونات الحلاقة - ورش إصلاح الأجهزة الكهربائية)، تغليف المنتجات الزراعية بالطرق الحديثة وتسويقها.
 - كما وافق أفراد الدراسة على أربعة من أنواع البرامج والمشروعات التي تقدمها الجمعية وهي غير متاحة، وتتمثل في:
 - - إقامة العيادات الطبية، تأمين مستلزمات صيادي الأسماك، تسويق محصول الأسماك، إقامة المشاغل لتعليم الخياطة.

السؤال الخامس / ما المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية وتحد من أدائها دورها التنموي؟

أفراد عينة الدراسة موافقون على المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية التي تحد من أداء دورها التنموي.

حيث وافقت عينة الدراسة على ثلاثة عشر من المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية وتحد من أداء دورها التنموي، يتمثل أبرزها في:

- عدم تفرغ أعضاء مجلس الإدارة.
 - ضعف دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية العمل التعاوني.
 - قصور الخبرة الإدارية لدى بعض الموظفين بالجمعية.
 - عدم اهتمام الأعضاء بالمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية.
- أفراد الدراسة غير موافقين على ثلاثة من المعوقات التي تواجه الجمعيات التعاونية التي تحد من أدائها دورها التنموي تتمثل في:

- ضعف الرقابة والإشراف الحكومي، وضعف مهارة استخدام التقنية لتحقيق أغراض الجمعية، وضعف تطبيق الأنظمة واللوائح الداخلية للجمعية.

تاسعاً - مقترحات الدراسة :

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى مقترحات قد تساعد على تفعيل الدور التنموي للجمعيات التعاونية المتعددة الأغراض في المملكة العربية السعودية، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه النتائج العامة للدراسة الميدانية، ونتائج دليل مقابلة المسؤولين في الإدارة العامة للجمعيات التعاونية في وزارة الشؤون الاجتماعية وفي مجلس الجمعيات التعاونية، مع الاستفادة من الخبرة الميدانية للباحثة. ويمكن أن تكون هذه المقترحات بمثابة موجهات تساعد متخذي القرار والجهات ذات العلاقة بالعمل التعاوني في المجتمع السعودي. وقد تم تحديد المقترحات في التالي:

مراجعة وتطوير نظام التعاون في المملكة، والاستفادة من نظم وتجارب الدول المتقدمة تعاونياً في هذا المجال، وذلك من خلال الآليات التالية:-

1. إيجاد النظم والتشريعات اللازمة لتحقيق الاندماج فيما بين الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)، وكذلك إنشاء الجمعيات العامة والاستهلاكية.
2. تقديم الدعم الحكومي بجميع أشكاله لتفعيل دور الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض)

- في أداء دورها التنموي، بحيث يأخذ الدعم الأشكال التالية:
- دعم الجهاز الإداري لمجلس الجمعيات التعاونيات بإعانة مالية سنوية وبالخبرات التعاونية والتقنيات الحديثة.
 - عقد الندوات واللقاءات في مجال العمل التعاوني ودعوة الخبراء والمتخصصين من داخل المملكة وخارجها للمشاركة فيها.
 - تدريب الكوادر التعاونية والعمل على إيجاد مركز للتدريب التعاوني داخل المملكة للمساهمة في إيجاد كوادر تعاونية مؤهلة.
3. دعم الجمعيات التعاونية بالأفكار والمقترحات لتطوير مواردها المالية وتحسين خدماتها.
 4. مضاعفة جهود الجمعية بالاتصال بأعضائها ومعرفة آرائهم واحتياجاتهم.
 5. وضع السبل المناسبة لتعزيز قدرة الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) بضرورة القضاء على المعوقات التي تحدّ من فعاليتها، وذلك من خلال دعم الجمعيات التعاونية حتى تستطيع تكوين فائض اقتصادي قوي يمكنها من تحقيق أهدافها وأداء دورها التنموي.
 6. اختيار متخذي القرار في الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض) من أصحاب الخبرة الإدارية.
 7. العمل على اختيار أعضاء مجلس الإدارة متفرغين للجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).
 8. حث الأعضاء على المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية.
 9. العمل على تعزيز دور وسائل الإعلام في التوعية بأهمية العمل التعاوني، والاهتمام بتوفير البرامج الإعلامية والتثقيفية داخل الجمعية في مجال تشجيع ثقافة العمل التعاوني، والاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت.
 10. أهمية زيادة نشر الثقافة التطوعية والقيام بحملات التوعية؛ للتعريف بأهمية العمل التعاوني وسليبيات العمل الفردي وأثره على نشاط الجمعيات التعاونية، مع مساهمة وزارة التربية والتعليم بوضع مناهج تعمل على تثقيف الأجيال القادمة وتوعيتهم بأهمية العمل التعاوني الاجتماعي والاقتصادي؛ وذلك لإيجاد جيل تعاوني جديد.
 11. العمل على تعزيز الرقابة والإشراف الحكومي على الجمعيات التعاونية (المتعددة

- الأغراض) بتكثيف الزيارات الميدانية - من قبل وزارة الشؤون والاجتماعية بفروعها - للجمعيات التعاونية؛ لمتابعة أوضاعها، والوقوف على أنشطتها، وذلك بإعداد خطة زيارات سنوية لهذه الجمعيات.
12. العمل على تفعيل استخدام التقنية (الحاسب الآلي لربط الجمعيات بعضها ببعض)؛ لتحقيق أغراض الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).
13. العمل على تفعيل تطبيق الأنظمة واللوائح الداخلية للجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).
14. القيام بدراسات مستقبلية وافية حول سبل الحدّ من الموقفات التي تواجه الجمعيات التعاونية (المتعددة الأغراض).

المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

- ابن منظور جمال الدين أبو الفضل (د.ت)، لسان العرب، مادة عون، ج13، دار صادر، بيروت.
- أحمد الحربي (1985م)، وظائف الجمعيات التعاونية اليمنية للمساهمة في تحقيق التنمية الواقع وطموحات المستقبل، سلسلة كتاب غير دوري يصدرها الاتحاد العام لهيئات التعاون الأهلي للتطوير، ج.ع.ي، اليمن.
- إسماعيل بن حماد الجوهري (1399هـ)، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفار عطار، ج6، ط2، مادة عون، دار العلم للملايين، بيروت
- جبرين الجبرين (2002م)، الدور الاجتماعي للجمعيات التعاونية في المملكة العربية السعودية، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الثالث عشر، أكتوبر، 2002م، الجزء الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.
- حمود الشمري (2006م)، تقييم فاعلية التدقيق الداخلي في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بدولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة عمان، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية، قسم المحاسبة والتمويل.
- سبع أبو لبدة (1985م)، مبادئ القياس النفسي والتقييم التربوي، الجامعة الأردنية، كلية التربية، عمان.
- سعود الضحيان ، عزت حسن (2002م)، معالجة البيانات باستخدام برنامج spss 10 الجزء الثاني، مطابع التقنية للأوفست، الرياض.

- صلاح المناعي ، جبر التابعي (1987م) ، تجربة التعاونيات الاستهلاكية في الكويت ومدى ارتباطها بالخطة الراهنة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت.
- صندوق التكافل للعاملين في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (1989م)، الحركة التعاونية في دولة الإمارات العربية المتحدة (الواقع- الصعوبات - آفاق المستقبل) دراسة ميدانية إحصائية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الإمارات العربية المتحدة.
- عادل إبراهيم أبو نعمة (2008م)، واقع الجمعيات التعاونية في محافظة أريحا والأغوار من وجهة نظر رؤسائها، دراسة حالة، محافظة أريحا والأغوار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس.
- عبد الباسط محمد حسن (1974م) ، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة.
- عبد الغفار شكر (2005م)، الدور الترموي والتربوي للجمعيات الأهلية والتعاونية في مصر، مكتبة الأسرة، القاهرة.
- عبد اللطيف النفيسة (1430هـ)، تحليل الأداء الاقتصادي للجمعية التعاونية الزراعية بالبطين بمنطقة القصيم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية علوم الأغذية والزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة الملك سعود، الرياض.
- علي باعشن (1431هـ)، تنظيم وإدارة الجمعيات التعاونية، ورقة عمل مقدمة للملتقى الجمعيات التعاونية الثاني، المنعقد في مدينة جدة، جمعية منسوبي الخطوط الجوية السعودية، جدة.
- غازي الصياغ (1989م)، إدارة الأعمال في الجمعيات التعاونية، بحث منشور، المؤتمر التعاوني الأول الدورة التدريبية التعاونية، الرياض، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- فاطمة الزهراء باقة (1978م)، الحركة التعاونية في المغرب، ترجمة د. صلاح الدين هارون، مكتبة المعارف، الرباط.
- فخري رشيد خضر (1407هـ)، التقويم التربوي، دار القلم للنشر والتوزيع، دبي.
- فهد حمد المغلوث (1417هـ)، تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية، مطابع التقنية للأوفست، الرياض.
- فوزي عبد العزيز الشاذلي (1986م)، مقدمة في التعاون، مطبوعات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، كلية الدراسات التجارية، الكويت.
- كمال أبو الخير ، خالد يونس (1988م)، الحركة التعاونية في الخليج العربي، الواقع والآفاق، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية الصادرة عن مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، العدد الثاني عشر، ذو القعدة 1408هـ، المنامة. البحرين.

- ماهر أبو المعاطي علي (2004م)، تقويم البرامج والمنظمات الاجتماعية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
 - ماهر أبو المعاطي علي (2005م)، إدارة المؤسسات الاجتماعية مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي، دار الزهراء، القاهرة.
 - محمد شمس الدين أحمد (1982م)، العمل مع الجماعات في محيط الخدمة الاجتماعية، مطبعة يوم المستشفيات، القاهرة.
 - محمد عبد الكريم الحمد (2010م)، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وإمكانية نجاحها وتطبيقها في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى الجمعيات التعاونية الثانية، جدة.
 - محمد بن مرتضى الزبيدي (د. ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (عون)، فصل العين من باب النون، ج2، ص 285، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
 - ناصر آل تويم، علي باعشن (1429هـ)، دور الجمعيات التعاونية في خدمة المجتمع، ورقة عمل من إصدارات الجمعية التعاونية المتعددة الأغراض لمنسوبي جامعة الملك سعود، الرياض.
 - هيفاء الشلهوب، وأخريات (2009م)، تنمية المجتمعات المحلية، نماذج تطبيقية في المجتمع السعودي المعاصر، مكتبة الرشد، الرياض.
 - هيفاء الشلهوب، سارة الخمشي (2012م)، نحو إستراتيجية وطنية لتفعيل العمل التطوعي لدى الشباب السعودي (دراسة تطبيقية على الشباب الجامعي في بعض مناطق المملكة العربية السعودية)، بحث مدعوم من عمادة البحث العلمي بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض.
 - وزارة الشؤون الاجتماعية (1432هـ)، الكتاب الإحصائي السنوي، وزارة الشؤون الاجتماعية، الرياض.
- ثانياً- المراجع الأجنبية:

- Amelia Carr & Amanie Kariyawasam & Maureen Casil. (2008). A Study of the Organizational characteristics of successful cooperatives. Organization development journal .87-26، 1؛ 79
- John Jason Green (2002). Community – based cooperative in networks: participatory social movement assessment of four organizations. Doctor of Philosophy. University of Missouri–Columbia.

- Kimberly Zeuli & David Freshwater & Deborah Markely & David Barkely. (2004). COOPERAITVES IN RURAL COMMUNITY DEVELOPMENT: A NEW FRAMEWORK .FOR ANALYSIS community development ; 35. 2; 17- 35
- Kumara p. Vasantha (2006). working of women`s industrial co-operative societies in .kerala1. Finance India ; 20. 2; 598- 601
- Matthew Oluwole Oyewole (2010). Housing development finance through corporative societies. International journal of Housing Markets and Analysis. vol. 3 no. 3. pp. 245- .255
- Neil Glebart and Harry specht (1977). planning Wallace issues models and tasks. new jarys .prentice hall , inc
- Sanni T. Adebayo. &. Onuoha Helen Chinedum & Christopher S.P Dabo. ، Pascal Harelimana (2010). Corporative Association as a tool for Rural Development and Poverty Reduction in Rwanda: A Study of Abahuzamugambi ba kawa in Maraba Sector. Educational .Research. Vo. 1(11) pp. 600- 608
- Sukumar Ganapati. (2003). Intuitional analysis of evolution of housing cooperatives in India . . theis for Phd of Philosophy. University of Southern California

Developmental role assessment for Cooperative Assemblies in Kingdom of Saudi Arabia

“Empirical Study applied on some of Cooperative Assemblies that multi-purpose”

Dr. Haifa bint Abdul Rahman bin Saleh bin Shalhoub

Introduction

This study aims to identify reality of cooperative assemblies that multi-purpose in Saudi Arabia, through knowing it objectives and associated administrative processes such as (planning - organization - recruitment and training - funding and budget - communication). Furthermore it knowing On cooperative assemblies programs, and projects. Additionally it face of obstacles that these assemblies. So, it tries to reaching suggests for effectiveness’ the developmental role that assemblies.

So, this study is a one of assessments studies that focusing on assessing that these assemblies, through workers and decision-makers views

This study depend on multi-methods , by using qualitative method , and quantitative method , via social survey comprehensive social workers and decision makers in Ministry of Social Affairs and cooperative assemblies administrative.

And it was used content analysis method to guide the interview with experts and officials in cooperative assemblies that Ministry of Social affairs.

Study findings, such as, (Not full-time members of Governing Council, lack of media role in raising awareness , lack of management experience with some of the staff association, And lack of interest of members to participate in meetings of general assembly...etc.).

This study pointed out recommendations that could help decision makers and relevant authorities cooperative action and effectiveness for developmental role of cooperative assemblies that multi-purpose in Saudi society.

- Princess Nora bint Abdul Rahman University